وزارة التعليم البحث العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

خوصصة خدمات الأمن العسكري

في الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة

دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالب:

جلال الشيخ بالحاج

تحت إشراف:

د.قاسم حجاج

لجنة المناقشة : **22 / 05 / 2017**

د/ نور الدين حشود.....جامعة قاصدي مرباح - ورقلة..... رئيسا.

د/ قاسم حجاج..... جامعة قاصدي مرباح - ورقلة..... مشرفا ومقررا.

د/ محمد خميس..... جامعة قاصدي مرباح - ورقلة..... مناقشا.

السنة الجامعية: **2016-2017**

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد رسول الله، أما بعد فأشكر الله عز وجل على أن وفقني لأتمم هذا العمل البحثي، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور" قاسم حجاج" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى جهوده ونصائحه القيمة أثناء مسيرتنا البحثية رغم إرتباطاته وإنشغالاته الكثيرة، ولذلك ندعو الله أن يعينه في مسيرته العلمية والعملية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أستاذتي وكل من أشرف على تعليمي منذ الصغر إلى الآن، وأخص بالذكر أستاذتي في المدرسة الإبتدائية "لطيفة"، وكذلك أساتذة قسم العلوم السياسية، سائلين الله أن يجمعنا في الجنة إن شاء الله.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أصدقاء الدراسة الذين رافقوني طيلة مسيرتي الدراسية والبحثية، وأخص بالذكر أصدقاء قسم العلوم السياسية : هشام وصدام ونوح وعماد وجلول وفارس وعبد القادر وعبد الرحمان والسايح ووليد وميلود وصقر وسارة ولمياء وعبير وخضرة وفاطيمة ووردة وفضيلة ..... وجميع أصدقاء الفترة الجامعية.

إهداء

أهدي هذا البحث إلى من أنار دربي وحرصا علي منذ الصغر، وإجتهدا في تربيتي والإعتناء بي والدي؛ أمي وابي الحبيبان القريبان إلى قلبي، أدعو الله عز وجل يديم نعمه عليكم.

إلى أخواتي الأربعة أعز شيئ في هذه الدنيا، وفقهن الله في حياتهن العلمية والعائلية امين يا رب العالمين.

وإلى كل فرد من العائلة صغيرا كان أم كبيرا، سائلين المولى عز وجل أن يسدد خطاهم جميعا نحو الفلاح.

ملخص المذكرة

يعتبر الأمن العسكري من أهم المتغيرات المستهدفة لتحقيق الأمن القومي للدول الوطنية المعاصرة، حيث كانت حقبة نهاية الحرب الباردة أبرز محطة تاريخية شهد فيها الأمن العسكري تطورا ملحوظا، إذ خوصص هذا الأخير وأصبح سلعة تشترى وتباع تصدر وتستورد، لكن العلاقة بين الطرفين-المصدر والمستورد- لا تتسم بالضرورة بالتكافئ في المنفعة الاستراتيجية في كل الحالات.

وللبحث في مدى تكافئ هذه العلاقات الناتجة عن تصدير واستيراد بعض الدول الوطنية لخدمات الأمن العسكري، انطلقنا من الإشكالية التالية: لصالح من تعمل العلاقة الأمنية العسكرية الدولية، الناتجة عن تبني بعض الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة ، لاستراتيجية خوصصة خدمات الأمن العسكري"تصديرا واستيراد"؟، وافترضنا الفرضية التالية: إن لجوء بعض الدول بعد الحرب الباردة إلى تبني استراتيجية خوصصة خدمات الأمن العسكري، (تصديرا واسيرادا)، يعبر عن علاقة اعتماد متبادل أمني دولي غير متكافئة، تعمل أكثر لصالح الدول المصدرة لتلك الخدمات.

وللاجابة على ما سبق استخدمنا المناهج التالية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة وكذلك الاقتراب القانوني-المؤسسي-. ومنه حاولنا أن نركز على مفهوم خوصصة خدمات الأمن العسكري المتمثلة في ذلك التنازل الذي قامت به الدول الوطنية لأول مرة في تاريخها على أهم الخدمات العمومية التي هي من صميم نشأتها ووظيفتها وسيادتها القومية، ألا وهي توفير الأمن عبر أجهزها الأمنية العمومية. وإيكال هذه الوظيفة لشركات أمنية وعسكرية خاصة أجنبية،تعمل تحت اطار قانوني مؤسسي في شكل (اتفاق أوشراكة أوتعاون دولي)، وهذا ما تناولناه في الفصل الأول من دراستنا.

ومن خلال ما تناولناه في الفصل الثاني من الدراسة، فإن كلا من الولايات المتحدة وأفغانستان كانتا من أبرز الدول لجوءا للخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، وذلك لدوافع عديدة تخص كلا منهما، والتي تتنوع بين السياسية والاقتصادية والأمنية. مما نتج عنها بعض الانعكاسات السلبية والايجابية على الأمن القومي الخاص بكلا الدولتين.

وبعد معالجة محتوى الفصلين نزعم أننا أجبنا على إشكالية البحث وتحققنا من صحة الفرضية الرئيسه، ألا وهي عدم تكافئ العلاقة الأمنية بين الدول المصدرة والمستوردة لخدمات الأمن العسكري وميلها أكثر لصالح الدول المصدرة.

الكلمات المفتاحية للدارسة:

الخوصصة، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، المبادلات العسكرية، الأمن العسكري، الخدمات الأمنية العسكرية، المتعاقدون العسكريون، المرتزقة.

Abstract

Military security is one of the most important variables aimed at achieving the national security of contemporary national states. The era of the end of the Cold War was the most historic stage in which military security was markedly developed. The latter became a commodity that is bought and sold, exported and imported. But the relation between the exporter and importer Are not necessarily equal in strategic benefit in all cases.

In order to examine the extent to which these relations derive from the export and import of some national countries for military security services, we have started through the following problem:on who benefits the international military security relationship resulting from the adoption by some post-Cold War national states of the privatization strategy of the military security services "export and import" ; and We assume the following hypothesis: Some post-Cold War countries resort to a strategy of privatizing military security services (exports and imports), which reflects an unequal international security relationship that works more for the countries exporting those services.

To answer the above, we have used the following approaches: historical approach, descriptive approach, case study methodology as well as legal-institutional approach. From this we tried to focus on the concept of privatizing the military security services represented by the concession that the national states made for the first time in their history on the most important public services that are at the core of their establishment, function and national sovereignty,namely, providing security through their public security apparatuses. This function is provided to foreign private security and military companies operating under an institutional legal framework in the form of a partnership agreement or international cooperation. and This is what we discussed in the first chapter of our study.

Through the second chapter of the study, both the United States and Afghanistan were among the most prominent countries to resort to private security and military services, for many reasons of their respective, ranging

from political, economic and security. resulting in some negative and positive repercussions on the national security of both countries.

After processing the content of chapters ;we think that we have answered the problem of research and proved the validity of our hypothesis,which namely the lack of security equivalent to the relationship between exporting and importing countries for security and military services; and their tendency in favor of exporting countries.

Keywords:

Privatization, private security and military companies, military exchanges, military security, military security services, military contractors, mercenaries.

مقدمة

مقدمة البحث:

كان ومازال رهان وتحدي توفير الأمن للدول الوطنية الحديثة والمعاصرة من أهم القضايا الاستراتيجية، حيث أن التجمعات السكانية قديما كانت تحمي نفسها بنفسها، وكانت بعض الإمبراطوريات تحاول أن تبني بعض القوى من العبيد والمرتزقة من أجل حماية رقعتها الجغرافية المستقرة فيها، أين حدثت العديد من الحروب والنزاعات كلما حاولت قوة بشرية أن تغزو منطقة نفوذ قوة بشرية أخرى، وهكذا كان توفير الأمن يقوم على السكان في حد ذاتهم، إلا أن ذلك تغير منذ عقد مؤتمر واستفاليا 1648م، حيث أصبحت الدولة هي الكفيلة بالحفاظ على الحدود الجغرافية والشعب من كل إعتداء داخلي أو خارجي، وذلك بالإعتماد على القوة العسكرية بالدرجة الأولي، حيث تطور هذا المفهوم خاصة مع المدرسة الواقعية التي ترى من الدولة الوحدة الأساسية للتحليل وهي المصدر الأول للقوة.

كما يعتقد العديد من الإستراتيجيين ومن بينهم "كلاوزفيتز" بأن الدولة هي الوحيدة التي يجب أن تحتكر العنف الشرعي لا غير، وذلك من خلال أجهزتها الرسمية الرئيسية كالجيش والشرطة؛ إذ وافقه في ذلك المفكر السياسي "ماكس فيبر" حينما قال بأن الدولة هي شيئ إيجابي تقوم بإستخدام العنف بشكل شرعي وإحتكاري.

إلا أن بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت العديد من المفاهيم والوقائع على مستوى العلاقات الدولية، إذ من أهم المفاهيم التي تطورت سواء من الجانب النظري أو العملي هو مفهوم الأمن العسكري، حيث أنه بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها وتفكك الإتحاد السوفيتي، خلف هذا الأخير دولا كثيرة كانت تحت حماية القوة السوفيتية وأصبحت بعد ذلك دولا تفتقد لأدنى متطلبات توفير الأمن والإستقرار لشعوبها وأقاليمها، كما نشبت العديد من النزاعات والحروب الأهلية هنا وهناك مع ظهور تهديدات جديدة لاتماثلية كالإرهاب والجريمة العابرة للقارات وغيرها،كل هذا أدى إلى ظهور إتجاه جديد توافق مع إتجاه النيوليبيرالية الذي يدعو إلى الحرية في شتى مجالات الحياة ألا وهو "خوصصة الأمن العسكري" الذي شكل صناعة وتجارة مربحة للعديد من الأطراف في العالم؛ خاصة في ظل الفجوة الأمنية أثناء فترة التسعينيات جراء التسريح الهائل لعدد من أفراد الجيوش النظامية الذي وصل عددهم إلى ستة ملايين فرد، ولأن الأمن والدفاع والهيبة الإقليمية للدولة تبنى على أساس وجود قوة عسكرية قوية تصد كل التهديدات، جعل من بعض دول العالم تسعى نحوى اللجوء إلى الخدمات العسكرية الخاصة التي كان مصدرها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وهكذا

تنازلت الدول ولأول مرة في تاريخها على أهم مكوناتها –السيادة- ألا وهو الإحتكار الشرعي للعنف.

أولا: أهمية البحث:

نظرا للتطورات الحاصلة في ميدان الأمن الوطني للدول القومية خاصة بعد الحرب الباردة جعل العديد من المختصيين في هذا المجال يهتمون بدراسة جوانب الأمن المختلفة ومدى تفاعلها مع الأحداث والتفاعلات الدولية المستجدة، ولهذا فموضوع دراستنا سيركز على ظاهرة خوصصة الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة، حيث تبرز أهمية دراسته بالدرجة الأولى في تسليط الضوء على تلكم الطفرة الحاصلة في الشؤون الأمنية والعسكرية ومدى تأثيرها على الأمن القومي للدول.

ثانيا: أهداف البحث:

1. دراسة تطور ظاهرة خوصصة الأمن العسكري وعودة بروزها بعد الحرب الباردة؛
2. دراسة تمظهرات خوصصة الأمن العسكري والمتمثلة في نشاط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة؛
3. دراسة دوافع الدول الوطنية المعاصرة في اللجوء لعمليات تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري؛
4. إستنتاج الآثار المترتبة عن لجوء الدول الوطنية المعاصرة للخدمات الأمنية العسكرية الخاصة.

ثالثا: إشكالية البحث:

3-1)- الإشكالية الرئيسة:

تطرح مسألة توفير الأمن القومي خاصة في بعده العسكري مشكلة لكثير من الدول الوطنية المعاصرة، وقد لجأت بعض هذه الدول خاصة في حقبة ما بعد الحرب البادرة، إلى استراتيجيات خوصصة خدمات الأمن القومي بنسب متفاوتة، ومنه نطرح السؤال التالي:

- لصالح من تعمل العلاقة الأمنية العسكرية الدولية، الناتجة عن تبني بعض الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة، لاستراتيجية خوصصة خدمات الأمن العسكري"تصديرا واستيرادا"؟

2-3)- الأسئلة الفرعية:

و منه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي خدمات الأمن العسكري؟
2. كيف خوصصت خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية عبر المراحل التاريخية؟
3. ما هي إستراتيجيات الدول في تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري؛ وما هي دوافعها لذلك؟
4. هل العلاقة الناتجة عن المبادلات في المجال العسكري بين الدول متكافئة أم غير ذلك؟

3-3)- الفرضية الرئيسة للبحث:

- **إن لجوء بعض الدول الوطنية بعد الحرب الباردة إلى تبني استراتيجية خوصصة خدمات الأمن العسكري، (تصديرا واستيرادا)، يعبر عن علاقة اعتماد متبادل أمني دولي غير متكافئة، تعمل أكثر لصالح الدول المصدرة لتلك الخدمات.**

رابعا: منهجية البحث:

في هذه الدراسة سنحاول الإستعانة بالعديد من المناهج في ميدان الدراسات الأمنية والاستراتيجية وهي كالتالي:

1) **المنهج التاريخي:** وتكمن الحاجة إليه بغية تتبع مراحل تطور ظاهرة خوصصة الأمن في العلاقات الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أننا سنحاول التطرق إلى بعض المراحل والسياقات التاريخية التي تبين لنا مدى تنامي الظاهرة مع الأحداث التاريخية.
2) **المنهج الوصفي:** من خلاله سنحاول تقديم وصف لبعض الدول التي تقوم بتصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري، وكذلك وصف الدوافع والآثار المترتبة عن لجوء الدول الوطنية المعاصرة لخدمات الأمن العسكري.
3) **منهج دراسة الحالة:** لأن هناك دول كثيرة في العالم خاضت تجربة خوصصة الأمن العسكري، استعنا بهذا المنهج من أجل معالجة الجانب التطبيقي من الدراسة التي تقتصر على دولتين فقط، أولهما تمثل إحدى الدول المصدّرة لخدمات الأمن العسكري وهي الولايات المتحدة الأمريكية ؛ أما الثانية فتمثل إحدى الدول المستوردة لخدمات الأمن العسكري وهي أفغانستان.

4) **الإقتراب القانوني– المؤسسي:** حيث أننا في هذه الدراسة سنقوم بالتطرق لبعض الوثائق القانونية المنظمة لنشاط الخدمات العسكرية الخاصة في كل من الولايات المتحدة وأفغانستان سواء على المستوى الدولي أوالمحلي.

خامسا: حدود البحث:

5–1)– الحدود المكانية: ستركز مذكرتنا البحثية على دراسة ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في بعض الدول بعد الحرب الباردة، وقد وقع إختيارنا على كل من الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدّرة لخدمات الأمن العسكري من جهة، وعلى أفغانستان كدولة مستوردة لخدمات الأمن العسكري.

5–2)– الحدود الزمانية: ستتمحور دراستنا حول ظاهرة خوصصة خدمة الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة لفترة ما بعد الحرب الباردة، رغم أن الظاهرة كانت موجود من قبل، إلا أنها بعد الحرب الباردة تطورت بشكل كبير على مستوى العلاقات الدولية.

5–3)– *الحدود الموضوعية:* إن بحثنا هذا سيركز بالدرجة الأولى على متغير الأمن، وهنا يجب أن نفسر ما هو الجانب الذي سنتناوله من متغير الأمن، فالأمن شامل يحوى كل من الأمن الداخلي والخارجي، الأمن الإقتصادي والثقافي وغيره من الجوانب، أما بالنسبة لنا فسنركز على جانب الخدمات الأمنية العسكرية بالتحديد وذلك لمتغرات عنوان بحثنا التي تلزمنا بالتقيد بهذا الجانب.

سادسا: الدراسات السابقة:

استندنا في معالجة محتوى هذا الموضوع إلى مجموعة من الدراسات العلمية السابقة، نذكر منها:

6-1)- دراسة للباحث بوحنية قوي بعنوان: "**شركات الأمن الخاصة في إفريقيا:أذرع عسكرية للعولمة**" نشرها ضمن أعمال مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 12أفريل 2015؛حيث ركز فيها على التوسع الهائل للشركات الأمنية في بعض الدول الإفريقية، وخلص بذلك أن الدول الإفريقية أصبحت تحت هيمنة هذه الشركات التي تتدخل بكل حرية في الشؤون الداخلية لجملة من الدول الإفريقية، وما شجع ذلك حسبه تلك الهشاشة التي تتميز بها مجموعة من الدول الإفريقية والتي جعلها تتنازل طواعية عن أهم عنصر في وجودها المستقل ؛ألا وهو السيادة، إذ أن هذه الدراسة ساعدتنا على فهم

الأوضاع الأمنية لبعض الدولة النامية والهشة في إفريقيا ومدى معانتها من إمكانية الإختراق الأمني السيادي من طرف هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

6-2)- هناك دراسة للباحث عصام قصري حول "**خوصصة الأمن ودور الشركات الأمنية الخاصة–حالة العراق نموذجا–**"، الصادرة بجامعة قالمة، بتاريخ 12 نوفمبر 2013، حيث تناول فيها نشأة الشركات الأمنية الخاصة وأسباب ظهورها، كما ركز على حالة العراق ومدى تدخل هذه الشركات الأمنية في بعض مهام الدولة العراقية، مما ساعدنا على فهم الواقع الأمني العراقي.

6-3)- دراسة صدرت في كتاب للباحث فيصل إياد فرج الله، بعنوان"**مسؤولية الدولة عن إنتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني**، الصادر في طبعته الأولى عن دار الفرابي الحقوقية، في سنة 2013، وفيها تطرق الكاتب بشكل مفصل إلى بيان مسؤولية الدولة في عملية توفير الأمن لكل من الشعب والإقليم، كما درس تلكم الإنتهاكات التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية على الدول، أين وصل بذلك إلى نتيجة مفادها أن هذه الشركات العسكرية والأمنية كانت ولا تزال تتدخل في بعض من أهم المهام التي من شأن الدولة القيام بها، مصاحبة بذلك ببعض الإنتهاكات القانونية والإنسانية.

6-4)- و في دراسة أجنبية للباحث جان لتفسكي"Jan Litavski" بعنوان " تحدي ميدان الأمن الخاص في العصر الحديث"، والتي نشرت في مركز الدراسات الأوربية الأتلنطية، بتاريخ نوفمبر 2012، حيث تطرق إلى نشأة ميدان الأمن الخاص ومدى علاقته بالمرتزقة، كما حاول أن يعطي تعريفا شاملا للشركات الأمنية الخاصة، وأبرز الفرق الموجود بين الشركات الأمنية والعسكرية من الجانب الخدماتي، بالإظافة أنه طرح إشكالية دور هيئة الأمم المتحدة في تنظيم نشاط قطاع الأمن الخاص بحكم أنها أكبر هيئة دولية تهدف إلى نشر وإحلال السلام والأمن الدوليين.

أما في بحثنا فسنتناول موضوع خوصصة الأمن العسكري من حيث الدول المصدّرة والمستوردة له، ومحاولة استنتاج الانعكاسات الناتجة عن استراتيجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان على أمنهما القومي، ومدى تكافئ العلاقات الأمنية العسكرية الدولية.

سابعا: المفاهيم الرئيسة في البحث:

7-1)- **مفهوم الدولة:** لقد حاول العديد من المفكرين إعطاء تعريف شامل للدولة ومن أهمهم د.بطرس غالي و خيري عمري حيث عرفوها بأنها" مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم

معين، تسيطر عليهم هيئة منظمة إستقر الناس على تسميتها بالحكومة، ولقيام الدولة يجب من توفير كل من الأفراد والإقليم والحكومة[1]، فضلا عن الإعتراف الدولي.

7-2)- **مفهوم السيادة:** أخذ مفهوم السيادة جانبا كبيرا من إهتمام الدارسين في العلوم السياسية والقانون الدستوري والقانون الدولي العام والخاص، حيث ارتبط مفهوم السيادة بعالم السياسة "جان بودان"، الذي وضحه في كتابه "الجمهورية"، عندما قال بأن "الدولة إنما هي حق الحكم على الأسر فيها، وحق إدارة شؤونها المشتركة بينها وذلك على أساس السلطان السيد"[2].

7-3)- **مفهوم العولمة:** يري أ.مصطفى حمدي بأن العولمة هي "حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة و رأس المال عبر الحدود الوطنية والإقليمية" ، كما يعتقد البعض بأنها نشر لنمط حياة واحد في العالم[3].

7-4)- **مفهوم الخوصصة:** وهي "سلوك يقتضي من خلاله تقليص دور الدولة ودفع دور الخواص في ظل نشاط أو حيازة لوسائل الإنتاج، وذلك إعتمادا على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص، كما أن سياسة الخوصصة تعتبر سياسة إصلاحية منتهجة من قبل العديد من دول العالم وهي ليست سياسة قديمة وإنما هي سياسة حديثة"[4].

7-5)- **مفهوم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة:** وهي عبارة عن شركات ربحية ذات صفة أمنية عسكرية، تقدم مجموعة متعددة من الخدمات ذات الصلة بالمجال الأمني والعسكري طبعا مقابل عائد مادي، حيث أنها تعمل مع الدول وكذلك مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

7-6)- **المتعاقد العسكري:** وهنا نقصد به المحارب أو التقني الذي يعمل لصالح شركة عسكرية خاصة، ويقوم بتقديم خدمات عسكرية في مناطق النزاع والحرب وهو يعمل بطريقة قانونية.

---

[1]- هيثم إبراهيم أحمد،**"ملخص من بعض جوانب الدولة"**، بحث مقدم كأحد متطلبات النجاح في مساق النظم السياسية والنظريات،[على الويب]، المصدر: كلية الآداب عن دائرة العلوم السياسية والدراسات المستقبلية،السنة الدراسية2000-2001،ص 06، انظر في:

http://www.startimes.com/?t=21103291

[2]- أنظر في:طلال ياسين العيسى،**"السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر،دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"**،[على الويب]، المصدر: مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،العدد الأول،2010،ص 40، انظر في:

.http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435496126_

[3]- يوسف كمال إبراهيم، **"العولمة والعالمية مفاهيم وابعاد للهيمنة والسيطرة الجغرافية"**، [على الويب]، بحث مقدم في المؤتمر التربوي بالجامعة الإسلامية بفلسطين: نوفمبر 2004،ص 249، انظر في:
.http://research.iugaza.edu.ps/files/5049

[4]- نفيسة حجاج، **أثر الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة لاستكمال مستحقات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية: تخصص مالية مؤسسات، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح: السنة الجامعية 2012/2011م ،ص12.

7-7)- **المرتزق:** وهو ذلك المحارب الذي يقاتل لأي جهة مقابل المال، إلا أنه غير خاضع لأي دولة أو مؤسسة أو قانون ما.

ثامنا: النظريات المؤطرة للبحث:

8-1)- **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:** إن النظرية الواقعية في العلاقات الدولية من أقدم النظريات التفسيرية، حيث تميزت بتركيزها على الدولة كوحدة وحيدة للتحليل واعتمادها بشكل كبير على مبدأ القوة، ومن بين أهم مرتكزاتها، أنها تستند إلى أعمال مفكرين قدماء أمثال: تسان تسو، ثيوسيديديس، وتريتشكا وهوبز. وهي تعتبر الدول من المنظور الواقعي أهم الفاعلين على الإطلاق. والواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

وتعتبر أن سلطات الدول الوطنية، تسعى ابتداء للتمكين لأمنها القومي، لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة. ومن منظور منظري الواقعية تعتبر الدول فواعل عقلانية تسعى لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها. وتعتبر الدولة وحدة تحليلية رئيسة، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة، أي أن الدول في تصادم دائم"[5].

8-2)- **نظرية الدور في العلاقات الدولية** : تنقسم هذه النظرية إلى مستويين: الأول هو تفسير تلكم التفاعلات التي تحدث داخل الدولة والتي يعكسها الأطراف ذات القوة والسلطة. أما على المستوى الخارجي فنظرية الدور تفسر مدى تأثير الدول على بعضها البعض في إطار تفاعلي تنافسي نحو إكتساب أكبر قدر من القوة والهيمنة.

8-3)- **النظرية النيوليبيرالية:** تقوم هذه النظرية على ليبيرالية السوق الإقتصادية في شتى المجالات ومنها القطاعات السيادية التقليدية كالقضاء والسجون، والقطاع الأمني والعسكري، حيث أنها تدعم الحرية الرأس المالية المطلقة من خلال فك القيود وتقليل تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، وفتح المجال للخواص للعمل في بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة سابقا.

---

[5]- بولمكاحل إبراهيم،**"تطور إتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"**،[على الويب]، المصدر: موقع نظرية العلاقات الدولية، أنظر في:
http://boulemkahel.yolasite.com/%D9%86%D8%B8

تاسعا: مبررات اختيار البحث:

أ)- المبرر الموضوعي: الأمر الذي جعلني أصر على اختيار موضوع خوصصة الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة هو ذلك الإنتشار الواسع لخدمات الأمن العسكري منذ سنة 1990م،حيث يظهر ذلك من خلال نشاط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ،إذ أن أدوارها تتقاطع مع بعض المهام الرئيسية المنوطة دستوريا وسياديا بالسلطات العسكرية المخولة تقليديا في الدولة الوطنية الحديثة والمعاصرة، ولهذا فإن مثل هذه الدراسة التي تندرج ضمن تخصصي في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، تعتبر لبنة ضمن ذلك التراكم المعرفي على المستوى الجامعة الجزائرية خاصة، وإسهاما في إضاءة مسارات صنع السياسات العامة في هذا المجال، ووعي الرهانات المتعلقة باستمرارية وفعالية سياسات الأمن القومي للدولة الوطنية الجزائرية المعاصرة التي تواجه تحديات قديمة وجديدة في هذا المجال الحيوي لحاضرها ومستقبلها.

ب)- المبرر الشخصي: إن إختياري لموضوع خوصصة الأمن العسكري ناتج عن قناعة قوية سابقة في دراسة جانب من جوانب الأمن الشائكة التي ثار حولها الغموض، والتي لازالت مجال للنقاش والجدل بين المفكرين والأكاديميين الجزائريين، وذلك في سبيل إضافة مقاربة جديدة لهذا الموضوع.

عاشرا: هيكل البحث(الخطة العلمية): حاولنا أن نضع خطة لدراستنا نرجوأن تكون محيطة بجوانب الإشكالية المطروحة، حيث قسمنا بحثنا هذا إلى فصلين:

ففي الفصل الأول، حاولنا تعريف ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري وكذلك تمظهراتها التي تتمثل في الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ؛ وتطرقنا أيضا إلى الأساليب والمهام التي تقوم بتقديمها هذه الشركات على مستوى العلاقات الدولية، ثم بعد ذلك إنتقلنا إلى تتبع المراحل التاريخية لظاهرة خوصصة خدمة الأمن العسكري في حقبة ما قبل الحرب الباردة وفي الحقبة التي تلتها، وهكذا تكونت لدينا صورة عامة حول الظاهرة المدروسة من جانبها الوصفي والتأريخي.

أما عن الفصل الثاني، فخصصناه لدراسة ظاهرة تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري في كل من الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدّرة لهذا النوع من الخدمات ؛ وأفغانستان كدولة مستوردة لها. ثم قمنا بتحليل استراتيجية كل منها في عملية التعامل مع هذا النوع من الخدمات العسكرية، وبما أننا أردنا لموضوعنا أن يكون ملما بالجوانب المهمة له فقد خصصنا مطلبا خاص يقوم

بوصف قانون كل من الدولتين في مجال خوصصة خدمات الأمن العسكري مع بعض التشريعات الدولية طبعا.

وفي الأخير نرجوأن تكون هذه الدراسة تطرقت إلى بعض الجوانب المفيدة لفئة الدارسين لمجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية وربما لفئة الممارسين في مجال الأمن العسكري، وبناء سياسات الأمن القومي للدول النامية خاصة.

إحدى عشر: خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة:التعريف والتوصيف والتأريخ.

المبحث الأول:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة.

المطلب الأول:تعريف ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري.

المطلب الثاني: الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:التعريف والتوصيف.

المبحث الثاني: مدخل تاريخي لتطور ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة.

المطلب الأول: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما قبل الحرب الباردة

المطلب الثاني:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما بعد الحرب الباردة

الفصل الثاني:تحليل إستراتيجيات الدول الوطنية في تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: إستراتيجيات الدول الوطنية الصناعية في تصدير خدمات الأمن العسكري نموذج **(الولايات المتحدة الأمريكية)**

المطلب الأول:الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدرة لخدمات الأمن العسكري

المطلب الثاني:دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لتصدير خدمات الأمن العسكري

المطلب الثالث:القانون الأمريكي المنظم لعمليات تصدير خدمات الأمن العسكري

المبحث الثاني:إستراتيجيات الدول الوطنية النامية في استيراد خدمات الأمن العسكري نموذج **(أفغانستان)**

مقدمة

المطلب الأول: أفغانستان كدولة مستوردة لخدمات الأمن العسكري

المطلب الثاني:دوافع أفغانستان لاستيراد خدمات الأمن العسكري

المطلب الثالث:القانون الأفغاني المنظم لعمليات استيراد خدمات الأمن العسكري

المبحث الثالث:إنعكاسات اللجوء لخدمات الأمن العسكري على الدول الوطنية المعاصرة (**الولايات المتحدة الأمريكية/ أفغانستان)**

المطلب الأول:إنعكاسات تصدير خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة (**الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)**

المطلب الثاني:إنعكاسات استيراد خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة (**أفغانستان نموذجا)**

الخاتمة

الفصل الأول:

ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري

في الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة:

التعريف والتوصيف والتأريخ

خطة الفصل الأول

الفصل الأول: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة: التعريف والتوصيف والتأريخ

المبحث الأول: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة

المطلب الأول: تعريف ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري

المطلب الثاني: الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:التعريف والتوصيف

المبحث الثاني: مدخل تاريخي لتطور ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة

المطلب الأول: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما قبل الحرب الباردة

المطلب الثاني:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما بعد الحرب الباردة

مقدمة الفصل الأول:

لقد عرف الأمن عامة تطورات عدة عبر التاريخ، حيث تكون حسب الظروف والتغيرات الدولية، وكان من أبرز جوانبه الأمن العسكري والذي أخذ اتجاه مغايرا بعد الحرب الباردة وهو الخوصصة، لذلك في هذا الفصل سنحاول أن نتطرق إلى مفهوم خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية، وإلى تمضهراته المتمثلة في الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مستعملين بذلك المنهج الوصفي الذي يتيح لنا معرفة جوانب الظاهرة ككل، وإلى تاريخ ظهورها وأهم الحقب التاريخية التي مر بها، من خلال الإستعانة بالمنهج التاريخي الذي يساعدنا على تقصي الأحداث وتنظيم المراحل التاريخية.

الفصل الأول:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة:التعريف والتوصيف والتأريخ

المبحث الأول:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة

المطلب الأول:تعريف ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري

1-1)- **الخوصصة لغة:** وهي "إعادة الملكية العامة سواء كانت تجارة أو خدمات إلى الملكية الخاصة و هي عكس التأميم، ويرى مناصرو الخوصصة أن الملكية الخاصة في السوق عمادها المنافسة التي ترقى الفعالية و تحسن الخدمات".[6]

1-2)- خوصصة خدمات الأمن العسكري:التعريف والتوصيف

قبل ظهور الدولة ككيان وكفاعل وحيد في العلاقات الدولية كان احتكار العنف من نصيب فاعلين آخرين، إلا أنه بعد أن ظهرت الدولة وتأسست أصبح العنف محتكرا من قبل مؤسسات أمنية حكومية كالجيش والشرطة والقوات النظامية بصفة عامة، ولكن مع تطور الأحداث في العلاقات الدولية أصبحت هذه الدول لا تلبي احتياجات السوق الأمنية، أين قامت الدول بالتنازل ولأول مرة

[6]- لسان العرب،**"تعريف و معنى الخصخصة"**، [على الويب]،المصدر: موقع المعاني، 2017/03/12، أنظر في:
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AE%D8%B5%D8%A

عن أهم ركائز سيادتها وهي خدمة الأمن العمومي لجهات خاصة تعمل وفق معايير محددة خاصة بها.[7]

إن ظاهرة خوصصة الأمن ليست بالشيء الحديث في العلاقات الدولية حيث أن التاريخ حدثنا عن تلك الجماعات من الرجال التي باعت قدراتها القتالية مقابل المال، ومن بين الأمثلة التي تبرز ذلك دولة الفاتيكان التي إستعانت بمجموعة من المرتزقة السويسريين لحراسة محيط البابا وكان ذلك أمرا من الكنيسة الكاثوليكية سنة 1506م، ولكن الأمر الجديد في قضية خوصصة الأمن هو عولمتها، وذلك من خلال ظهور شركات امنية وعسكرية خاصة تعمل تحت إطار مؤسساتي وقانوني تقدم خدمات أمنية وعسكرية بمختلف أنواعها مقابل أجر مادي.

وهكذا أصبحت لخوصصة الأمن سوقا كبيرة ورائجة،يلتحق بها عدد كبير من المتعاقدين أو المقاولين الأمنيين أو كما يسميهم البعض الآخر بالمرتزقة ويقدر حجم تعاملاتهم المالية بنحو 200 مليون دولار سنويا، وتندرج هذه المعاملات تحت ما يطلق عليه "بالشراكة العامة الخاصة"،إذ أن الأمر الذي يجذب الدول لهذا النوع من الشراكة هو قلة الخسائر البشرية في صفوف القوات النظامية وكذلك مستوى الحرفية لدى المقاتلين الخواص الذين يعززون من إمكانية تحقيق الأهداف المنشودة في كل مهمة.[8]

المطلب الثاني:الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:التعريف والتوصيف

2-1)- تعريف الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:

هناك العديد من التسميات التي أطلقت على هذه الشركات ذات الطابع الأمني الاقتصادي الربحي ومنها: الشركات العسكرية الخاصة، الشركات الأمنية الخاصة، مقدمو الخدمات العسكرية، متعاقدو الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة،مما خلق نوع من الإلتباس في عملية دراسة هذا النوع من

7- فيصل إياد فرج الله، **مسؤولية الدولة عن إنتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني**، (بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،ط1، 2013م)،ص 15.

8- إلهام مانع،**"خصخصة مسؤوليات الدولة الأمنية أصبحت واقعا"**، [على الويب]، المصدر: موقع سويس إنفو،6 جويلية 2005، أنظر في:
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-

الشركات التي هدفا الأكبر الربح المادي مقابل تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمهمات والأعمال ذات العلاقة المباشرة بميدان الحرب والنزاع.[9]

كما أن عدم الفصل في تسمية هذه الشركات دفع المشرعين الدوليين بسويسرا أثناء صياغتهم لوثيقة "مونترو" في 17 سبتمبر 2008 إلى اعتماد تعريف أو تسمية واحدة وهي (الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" ذات الخدمات المتنوعة كحماية الأشخاص والمباني وصيانة نظم الأسلحة وتقديم المشورة والتدريب.[10]

ويوجد أيضا بعض الرائدين في المجال الأمني ممن حاولوا تعريف وتوصيف هذه الشركات ومن بينهم:

- يعرف الباحث بروكس "Brooks" بأنها" **شركات توفر خدمات أمنية في بيئات أو أماكن النزاع الخطيرة جدا" كما عرفها أيضا بأنها(الشركات التي تقدم خدمات أكثر فاعلية،مثل التدريب العسكري أو العمليات العسكرية الهجومية،لكل من الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة**".
- أما الباحث روبير قودار "Robert Goddard" فكان تعريفه لهذه الشركات كالتالي "**شركات مدنية مسجلة، متخصصة في تقديم عقود التدريب العسكري (التعليم وبرامج المحاكاة"، وعمليات الدعم العسكري (الدعم اللوجيستي)، والقدرات التشغيلية" مستشار القوات الخاصة، وقيادة، وسيطرة، واتصالات، وظائف إستخباراتية" أو التجهيز العسكري للكيانات الشرعية الوطنية أو الدولية**"؛

كما عرفها بأنها" **شركات مدنية متخصصة في تقديم عقود خدمات تجارية للكيانات الوطنية والأجنبية، بقصد حماية الأفراد والممتلكات الإنسانية والصناعية، في إطار قواعد القانون الوطني المعمول بها** ".

في حين عرف الدكتور حسن الحاج علي محمد الأمين العام للمؤتمر الشعبي السوداني الشركات الأمنية والعسكرية الدولية، بأنها" **شركات تقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء،**

---

[9]- عمار رضوى،"**خصخصة الأمن:تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم**"،[على الويب]،المصدر: موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،24 جويلية 2015، أنظر في: http://rawabetcenter.com/archives/10003

[10]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق،ص 33.32.

وتسعى للتأثير العسكري في الميدان، وتشارك في العمليات العدائية) كما أعطى لها تعريف آخر وهو "شركات تقدم خدمات أمنية دفاعية لحماية الأفراد والممتلكات".[11]

- أما الباحث بيتر وارين سينغر **"Peter Warren Singer "** فعرفها بأنها **"عبارة عن شركات تجارية متخصصة في تقديم خدمات مهنية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحرب، ويمكن لهذه الهيئات الاعتبارية أن تقدم مجموعة واسعة من الخدمات: كتوفير المهارات العسكرية، وإجراء عمليات قتالية تكتيكية،و التخطيط الإستراتيجي والإستخبارات والعمليات والدعم اللوجستي وتدريب القوات وتقديم المساعدات التقنية".**[12]

ومع تأسيس هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ظهر رجال الحماية أو الجنود الحاملين للباندق المؤجرة، الذين يعملون ضمن قيود قانونية، حيث يزداد أعدادهم في المناطق المفتقرة للأمن وذلك أحيانا لتقديم خدمات للمنظمات الإنسانية غير الحكومية، مما يصعب على المواطنين والمسؤولين الحكوميين على حد سواء التمييز بين المساعدات الإنسانية وقوى التدخل.[13]

كما أن هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لم تصبح تضم جنودا أجانب فقط وإنما أصبحت تضم أيضا جنودا من مواطنيها،حيث أن شركة (MPRI) الأمريكية تعاقدت مع العديد من الضباط والجنرالات ممن لديهم الخبرة التي تتجاوز 20 سنة في الجيش الأمريكي، واتضح ذلك التناغم بين الإدارة الأمريكية وهذه الشركات في العدوان على العراق عام 2003 في إطار تغيير النظام "تحرير العراقيين" وكان ذلك في عهدة الرئيس جورج بوش الإبن.[14]

وتتنوع أصناف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إلى ثلاث أنواع، حسب الوظائف الأسياسية التي تتولاها، وهي:

1)- **الشركات العسكرية المقاتلة:** وهذا النوع من الشركات يشارك في الحروب والنزاعات بشكل مباشر، ومن خلال توفير المقاتلين ذات الخبرة في المجال العسكري الميداني.

---

[11]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق،ص24.25.26.29.

[12] - JAN LITAVSKI ; **the challenges of private security sector in the new century** ; [online];site : center for EUOR-atlantic studies;November, 2012.p 04; in: https://www.ceas-serbia.org/images/tromesecnik/New-Century-No-2-Jan-L

[13]خوسيه ل.جويز ديل برادو،**"خصخصة الأمن و الحرب"**، [على الويب]،المصدر: موقع نشرة الهجرة القصرية،2017/03/12، أنظر في:
http://www.fmreview.org/ar/non-state/gomez.html

[14]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق،ص 19.

2)– الشركات العسكرية الإستشارية: وهي من أهم أنواع هذه الشركات العسكرية إذ تقوم بتقديم خدمة المشورة والتدريب لكل من المؤسسات والحكومات كتدريب الجيوش الحديثة النشأة.

3)– شركات الدعم العسكري: وهي مختصة في توفير الأمور اللوجستية في ساحات الحرب من صيانة الأسلحة مثلا وكذلك الدعم التقني والتكنولوجي.[15]

2–2)– أسباب ظهور الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تكوين هذه الشركات، وهي عبارة عن أحداث دولية أو طفرات في بعض المجالات التي أثرت بالنتيجة على الميدان الأمني بشكل خاص، وسنتعرض في هذا العنصر إلى بعض من هذه الأسباب:

أ)– موجة التسريح والتقليص الكبير في المجندين في القوات النظامية:

إن فراغ سوق الأمن بعد الحرب الباردة سنة 1991م ساعد كثيرا على تزايد عملية العرض والطلب على الخدمات الأمنية الخاصة ويتجلى ذلك في العديد من الصور وهي كالتالي:

قامت العديد من الدول بتقليص جنودها بشكل كبير ومن أبرزها الدول التي كانت تابعة للمعسكر الشيوعي وكذلك القوى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا وبريطانيا حيث وصل عدد الجنود المسرحيين (7 ملايين جندي) من سنة 1989 إلى 2003 حيث أنهم إلتحقوا بالشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة.

توفر كم هائل من الأسلحة المتنوعة في السوق نتيجة إستغناء كثير من الدول عن أسلحتها، كألمانيا مثلا التي قامت بمزاد بيع الأسلحة أثناء وحدة الألمانيتين سنة 1990م.[16]

ب)– تراجع الإنفاق العسكري: قيام مجموعة من الدول بتقليص النفقات على الميدان العسكري.[17]

---

15 - Daivid Isenberg ; **Private Military Contractors and U.S. Grand Strategy**,[online];site: international peace research institute;Oslo;2009.p11; in:

http://file.prio.no/Publication_files/Prio/Isenberg%20Private%20Military

16- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق،ص17.16 .

17- عمار رضوى، مرجع سابق.

ضعف بعض الحكومات في عدد من دول العالم وإنتشار مختلف النزاعات والصراعات الداخلية كسيراليون والصومال والبلقان، أدى بذلك إلى الإستعانة بخدمات الشركات الأمنية الدولية الخاصة.[18]

ج)– صعود الأفكار الاقتصادية النيولبرالية(العولمة النيولبرالية:1980–2008): منذ بدايات الثمانينيات اتجهت السلطات العمومية في العالم نحو محاكاة النموذج التنموي النيولبرالي، الذي اعتمد عدة سياسات لبيرالية منها: الخوصصة كآلية جديدة للسوق والتي تحقق بذلك الكفائة وتقلص الإنفاق العام[19]، وأيضا إشارة إلى المفهوم الغربي الليبيرالي للديموقراطية الذي إرتبط إرتباطا وثيقا بالخوصصة، وكان له التأثير البالغ على الميدان العسكري، والذي عزز من ذلكم الأمر هو ظهور التهديدات اللاتماثلية مثل الجماعات الإرهابية؛ وكذلك بعض الأحداث كأحداث 11 سبتمبر 2001م التي كانت فرصة للشركات العسكرية لعرض خدماتها على الدول خاصة.[20]

د)– التقدم التكنولوجي: إن الطفرة الهائلة في ميدان تكنولوجيا السلاح أدى بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة للتعاون مع شركات تصنيع السلاح،مما أدى إلى إرتفاع تكلفة التدريب على أنظمة الدول أين حتم عليها التعاون مع هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للحصول على الخبرة والتدريب المحترف، مثل التكنولوجيا التي تقدمها كل من شركة Aerospatiale في فرنسا، وشركة Rolls Royce بالمملكة المتحدة.

أما بالنسبة لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط خاصة، فالأمر الذي ساعد على إنتشار خدمات هؤلاء المقاولين العسكريين في الربع الأخير من القرن الماضي هو ذلك الصراع بين القوى الدولية على ثروات العالم الإسلامي وإفريقيا وغياب وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين. [21]

2–3)– مهام الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:

تولت الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة عدة وظائف ومهام نذكر منها:

---

[18]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق،ص17.

[19]عمار رضوى، مرجع سابق.

[20]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق 18.17 .

[21]- السيد أبو الخير، **الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة**،(القاهرة:إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،2008م)، ص133.

أ)– المشاركة في العمليات العسكرية: وهذا ما تتميز به هذه الشركات عن غيرها من الشركات الخدماتية،إذ تحاول أن تكون في الجبهات الأمامية للنزاع حيث يكون لها إتصال مباشر مع قاعدة العمليات ومثال ذلك شركة (Executive outcames) التي شاركت في دولة سيراليون وشركة(Sandline)[22] وأبرزها شركة بلاك ووتر التي تستند إلى ما يقارب 21000 جندي سابق في القوات الخاصة، إذ تمتلك هذه الشركة تجهيزات عسكرية متطورة حتى أنها مؤخرا حصلت على عقد عمل لتأمين المنشآت النفطية بالمغرب، وكذلك مساعداتها للقوات العراقية في مارس 2015 في محاربة تنظيم داعش بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.[23]

ب)– مهام الإستطلاع والمراقبة والرصد: هذه الخدمات تقوم بها شركات متخصصة في مجال الإستخبارات من خلال الوسائل الحديثة والمتطورة كالأقمار الصناعية والإستطلاع الجوي وتحليل المعلومات بمختلف أنواعها، ومن بين أهم الشركات العاملة في هذا المجال شركة (VSdilgence LTC) والمؤسسة من قبل أعضاء سابقين في الإستخبارات الأمريكية CIA والبريطانية M15.[24]

ج)– التدريب والمشورة: هي خدمة تقدمها الشركات الإستشارية العسكرية حيث تقوم بعملية تحليل المعلومات المتوفرة ومحاولة مساعدة القوات العسكرية للدولة المتعاقدة من خلال إعطاها مختلف الإستراتيجيات والتكتيكات المناسبة، ومن أبرز هذه الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمات:

- شركة (Vinnell) والتي قدمت المشورة للقوات الأمنية السعودية إبان إحتلال المعارضة للمسجد الحرام في مكة المكرمة 1979م وأيضا شركة MPRI التي دربت القوات الكرواتية.
- شركة (Control Risks Grop) وما قدمته للفلبيين من تحليل للمخاطر وتقييم الاستراتيجية الأمنية لمواقع الألغام.
- تدريب القوات العراقية سنة 2003 من قبل شركة (Dyn Crop) الأمريكية.[25]
- تعاقد الأمم المتحدة مع الفرع الأفغاني للشركة البريطانية (ISG) لتدريب وتوجيه الشرطة الأفغانية.[26]

[22]فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق 27.26.
[23]- عمار رضوى، مرجع سابق.
[24]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق ص28.
[25]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق ص 30.29.27.
[26]- عمار رضوى، مرجع سابق.

د)– الدعم اللوجستي: وهي شركات الدعم العسكري من خلال تقديم خدمات مختلفة: النقل،إسكان القوات وتوفير الغذاء وكذلك توفير مختلف الإمدادات العسكرية من أسلحة وغيرها، ومن أهم هذه الشركات العاملة في هذا المجال هي شركة (BRS) حيث حصلت على عقد يقدر بمليار دولار لدعم قوات (كوفور) في كوسوفو.

هـ)– تأمين الصيانة: وهي من مهام شركات التصنيع العسكري،إذ تقوم بعملية تجهيز وصيانة مختلف الأجهزة العسكرية كالطائرات والسفن الحربية ومن بين أبرز هذه الشركات (Lockchee matin) وشركة (General Dyamics) وكذلك شركة(United technologies).

و)– إزالة الألغام: وهي من أصعب المهمات التي تقوم بها الشركات العسكرية الخاصة ومن بين هذه الشركات شركة (Minetech) الجنوب إفريقية، والشركة الأمريكية (Ranco Consulting corp) التي قامت بنزع وإزالة القنابل العنقودية وغيرها من الذخائر غير المتفجرة في إقليم كوسوفو.

ز)– حماية الشخصيات والمسؤوليين: ومثال ذلك شركة بلاك ووتر التي وفرت الحماية للحاكم المدني (بول بيرمر) والسفير الأمريكي.

ح)– حماية بعض المواقع الاستراتيجية: كتلك الأنشطة التي قامت بها شركة (Custer Batterx) للخدمات الأمنية والتي كلفت بحماية مطار بغداد الدولي،كذلك بالنسبة لشركة (Petroleum) البريطانية والتي تقوم بحراسة أنابيب النفط بكولومبيا.[27]

ط)– مرافقة قوافل الإمدادات والمساعدات الإنسانية:

وهذه من أبرز المهام التي تناط بها هذه الشركات حيث أن شركة (KRG) كلفت بتوزيع العملة المطبوعة حديثا على جميع البنوك العراقية، وكذلك شركة (Armor crop) التي تؤمن الحماية للمنظمات غير الحكومية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر.[28]

2–4)– أساليب عمل الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:

من أساليب عمل الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة نذكر ما يلي:

أ)– استخدام تقنيات عالية في مجال الإتصال وكذا الأسلحة ؛

[27]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق ص 30.28.27.

[28]- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق ص 31.30.28.27.

ب)- تمنح هذه الشركات لنفسها بعض التراخيص كحجز المواطنين ونصب الحواجز دون أي ترخيص ؛

ج)- تدريب موظفيها على أهم العمليات المدرة للأموال كحالات الاختطاف ؛

د)- الاختطاف مقابل المال، ولكن هذا النوع من العمليات يستوجب مهارات عالية وكفاءات معتبرة ؛

ه)- استخدام المواقع الإلكترونية لعرض مختلف الخدمات العسكرية، وغيرها، وذلك لجلب أكبر عدد ممكن للزبائن ؛

و)- دفع أموال ضخمة للحصول على المعلومات الأمنية والإستخباراتية ؛

ر)- إرشاد العملاء وجعلهم أهداف صعبة المنال.[29]

خلاصة المبحث الأول: في هذا المبحث عالجنا جانبا من الاشكالية ؛ وهو معرفة مفهوم خوصصة خدمات الأمن العسكري والتي تتمثل في ايكال السلطات العمومية لبعض مهامها للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، كما علمنا بأن هذه الشركات تتميز عن بعضها البعض من خلال الخدمات العسكرية والأمنية التي تقوم بتقديمها ؛ وبتنوع أساليب عملها.

[29]- السيد أبو الخير، مرجع سابق،ص 169.168.

المبحث الثاني: مدخل تاريخي لتطور ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة

المطلب الأول: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما قبل الحرب الباردة

إن ظاهرة خوصصة الأمن العسكري تاريخيا مرت بمراحل مختلفة، وعرفت من خلال أشكال عدة، ومن أبرزها المرتزقة خاصة في عصر ما قبل الحرب الباردة، وهنا نقصد منذ أن عرف البشر ظاهرة الحرب،حيث كانت التجمعات السكانية تلجأ إلى قوات المرتزقة للدفاع عن كياناتها[30]، ومن أبرز الحقب التاريخية التي خوصص فيها الأمن العسكري من خلال المرتزقة حقبة العصور الوسطى أين كانت تستأجر الجيوش لشن حروب معينة فقط،و تجد كل جيش متخصص في تقنية قتالية ما، وعرف أيضا ما يسمى "ب(الحرس الفارنجي) وهم مجموعة من مرتزقة الفايكيينغ مهمتهم حماية الإمبراطور البيزنطي في الفترة الممتدة بين 1171م-1174م، كما واجه الملك هنري الثاني ثورة ضخمة من قبل النبلاء في نصف إنجلترا،و لم يثق أنذاك الملك في الطبقة الأرستقراطية وحاشيته، فانتهى به المطاف بتوظيف كل هؤلاء المرتزقة لإخماد التمرد[31]".

وإذا أردنا أن نعود بتاريخ المرتزقة فإننا سنعود إلى حقبة 1294ق م أين إستعان ملك مصر رمسيس بالنوميديين للقتال إلى جانبه في محاربة الحثيين[32]، كما قامت أيضا الإمبراطورية الرومانية بإستغلال البرابرة من الجرمان والسلاف والهون في نزاعاتها وحروبها، وتطورت هذه المرتزقة في شكل شركات تجمعهم و تحديدا في حرب المئة عام، وقد حاول ملك فرنسا أنذاك "جان الثاني لوبون" القضاء على هذه الشركات الخاصة إلا أنه هزم في معركة (بريني) سنة 1362م[33].

كما أن هناك من يرجع نشأة الشركات التي تحوي مجموعات كبيرة من المرتزقة لحقبة الإمبراطور اليوناني (كوزينوفون) الذي جند بدوره 10 آلاف يوناني للقتال في بلاد فارس مقابل المال،

---

[30]-Dusko Vejnovic and Gojko ; **Globalization and privatization of Security;**[online];site: Banja Luka:College of the Interrio ; (2010).p 20.

[31]- مروة عبد الله،،**"عودة المرتزقة:كيف تغير الجيوش الخاصة طبيعة الحروب"**،[على الويب]،المصدر: موقع ساسة بوست،21جويلية2015، أنظر في:
/http://www.sasapost.com/translation/the-return-of-the-mercenary

[32]- عصام قصري،**"خوصصة الأمن و دور الشركات العسكرية حالة العراق نموذجا"**، [على الويب]، المصدر: جامعة قالمة، الجمعة 23نوفمبر 2012، انظر في:
http://guelma.moontada.net/t1708-topic

[33]- السيد أبو الخير، مرجع سابق،ص 135.

أما البعض الآخر فيرى أن نشأتها تعود إلى ما قبل الثورة الفرنسية 1789م[34]، المهم أن قبل معاهدة واستفاليا المؤسسة لكيان الدولة القومية كان الملوك والباباوات يستعملون قوات المرتزقة بشكل كبير وملحوظ في نزاعاتهم وحروبهم وصراعاتهم المختلفة كما فعلت حكومات الولايات الأوروبية في القرن السابع عشر من خلال إستخدام أطراف غير حكومية و غير رسمية.[35]

ومن الصعب جدا الجسم بتاريخ محدد لظهور الشركات العسكرية الخاصة ككيانات تجارية تنشط تحت إطار قانوني في المجال العام فهناك من يرجع ذلك إلى عام 1946م وتحديدا عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية،حينما تأسست شركة دين قروب/ Dyn croup من طرف مجموعة من المحاربين في الحرب العالمية الثانية، وكان إختصاصها في مجال صيانة الطائرات الحربية.

إلا أن هناك من يعتقد بأن ظهور هذه الشركات العسكرية الخاصة يعود إلى الستينيات من القرن العشرين عندما قام الكولونيل "ديفد ستيرلينج" David Stirling بتأسيس شركة WathGuard international عام 1976م والتي تتكون من أفراد سابقين من الجوية الخاصة وذلك بهدف تدريب قوات دول أجنبية كإفريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية.[36]

وحينما خرجت القوات الإستعمارية الأوروبية من إفريقيا وآسيا بدأت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بالظهور،حيث كان يُشرف عليها عسكريون سابقون وذلك للقيام ببعض المهام التي تريد الدول الإستعمارية القيام بها في الدول المستعمرة[37]، وتزايد الطلب على خدمات هذه الشركات بشكل لافت مع ظهور حركات التحرر التي كانت تناضل من أجل إستقلال بلدانها حيث إستعمل المستعمرون هذا النوع من الخدمات العسكرية الخاصة لإخماد الثورات،خاصة في دول العالم الثالث[38].

أيضا إستعملت بعض الدول الخدمات العسكرية الخاصة وذلك في الحروب الأهلية ومن أمثلة ذلك:

34- السيد أبو الخير، مرجع سابق،ص 136.137.

35- مروة عبد الله، مرجع سابق.

36- عمار رضوى، مرجع سابق.

37- عادل عكروم،**"الوضع القانوني للمرتزقة و موظفي الشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة"**، [على الويب]،دراسة قدمت بكلية الحقوق والعلوم السياسية،المصدر:جامعة البليدة2،ص113، انظر في:
http://193.194.83.94/images/pdf/Lesannales26T1Ar

38- جمال يونس،**"المرتزقة في القانون الدولي"**،نقلا عن الموقع منتدى الأوراس القانوني،15سبتمبر2010، أنظر في:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1444-topic

- قتال هذه الشركات في (كينشاسا) في الفترة ما بين 1962م-1964م مع القوات (تشومسكي)؛
- الحرب الأهلية النيجيرية والتي حاربت قوات هذه الشركات العسكرية الخاصة إلى جانب القوات الإنفصالية (البيافرية) مابين 1967م-1970م؛
- في الحرب الأنغولية ما بين 1975-1991؛
- كذلك في جزر القمر في سنة 1978 وذلك لإسقاط الحكومة[39].

المطلب الثاني: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما بعد الحرب الباردة

لقد كانت فترة مابعد الحرب الباردة فترة زاخرة بالتغيرات على مستوى العلاقات الدولية وذلك منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ملء الفراغ الذي سببته الدول الإستعمارية التي كانت متواجدة خاصة في القارة الإفريقية ومحاولة تقوية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات[40]،ثم إن التطورات التي طرأت على الدول الإفريقية في مختلف الجوانب الإقتصادية و السياسية وكذلك الاستراتيجية و هشاشة أوضاعها الأمنية وإرتفاع معدل الجريمة[41] في العالم ككل وتزامن هذا مع توقف الدول الكبرى عن تزويد هذه الدول الضعيفة بالأسلحة المجانية كان له التأثير السلبي على أنظمة التسلح لهذه الدول، مما جعل الأخيرة تفقد السيطرة على شعوبها الرافضة للأوضاع عامة، كل هذا دفع بعض الدول الإفريقية للجوء إلى الخدمات العسكرية الخاصة لتغطية الفجوة الأمنية[42]، وهكذا بدأ عهد الشركات العسكرية الدولية الخاصة.

لكن لم يكن لهذه "الشركات العسكرية الدولية الخاصة سنة 1991م الدور الفعال في النزاعات المسلحة،إذ كان دورها يقتصر على عمليات التدريب والدعم اللوجيستي،مثل عمليات النقل والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات التي لا ترتقي إلى مستوى المشاركة المباشرة في العمليات القتالية التي تقوم بها الجيوش النظامية الوطنية"[43]، إلا أن نموها المتسارع في 25 عاما الماضية جعل من بعض

---

[39]- جمال يونس، مرجع سابق.

[40]- ب.د.ك، "بين صناعة المال وصناعة الحرب"، المصدر:أنظر في:
http://abdoom.sudanforums.net/t67-topic

[41] - Dusko Vejnovic and Gojko Pavlovic; the last source.p22.

[42] -"بين صناعة المال وصناعة الحرب"، مرجع سابق.

[43]-فصل إياد فرج الله، مرجع سابق،ص18.

الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بشرعنة إستخدام هذا النوع من الخدمات العسكرية الخاصة من خلال اللجوء إليها في حرب العراق وأفغانستان وكذلك في الحرب الأهلية النيجيرية[44] وبعض الدول الأخرى.

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور قضية مكافحة الإرهاب، أصبح للأطراف غير الدول، تواجدا كبيرا في النزاعات الدولية والأهلية ؛ إذ أصبح المقاولون والمتعاقدون الأمنيون متواجدون تقريبا في كل حرب،حيث أصبح من الصعب التفريق بين القوات النظامية وغيرها من القوات[45].

إن فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أطلق عليها بعض الدارسين عصر العولمة والنظام الدولي الجديد؛ أي كان فإنها أنتجت لنا الشركات العسكرية سواء الوطنية أو الدولية بصفتها الإقليمية أو العالمية، والتي تشارك بدورها في النزاعات المسلحة وتخوض في الحروب نيابة عن الدول، إذ ولأول مرة تقوم الدول بالتنازل طواعية عن أهم ركائزها السيادية وهي إحتكار العنف المتمثل في القوات النظامية وإعطائه لهذه الشركات[46]، فقد كشف تقرير لمجلة (ديلي بيست) في 14 سبتمبر 2014م نقلا عن بعض قادة هذه الشركات العسكرية الدولية الخاصة بتوقعهم تولي الحرب على داعش،حيث يقدر عدد أعضاء هذه الشركات بالعراق بين 30 إلى 50 ألف جندي يعملون ب130 شركة أجنبية[47]، وبهذا يدخل العالم عصر إقتصاد الحرب في شبكة معقدة من المبادلات[48]،إذ يعتقد (سينغر) بأن إتجاه خوصصة الأمن يذهب بعيدا وسريعا في الوقت نفسه[49].

خلاصة المبحث الثاني: في هذا المبحث تعرفنا على نشأة ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري، حيث تعرضنا لمرحلة ما قبل الحرب الباردة؛ إذ تبين لنا بأن الظاهرة لها أبعاد وجذور تاريخية قديمة منذ أن كانت البشرية في شكل تجمعات لا دول، وبعد ذلك تطورت ظاهرة خوصصة الأمن بعد الحرب الباردة في شكل شركات أمنية وعسكرية خاصة؛ تعمل في شتى أنحاء العالم في إطار مؤسسي وقانوني.

44- مروة عبد الله، مرجع سابق.

45- خيري عمرو، **"حروب حديثة و حروب قديمة:العنف المنظم في عصر العولمة"**، [على الويب]، المصدر: موقع ساسة بوست،17 جويلية2015، أنظر في:
/ https://www.sasapost.com/translation/review-new-and-old-wars-organized-viol

46- فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق،ص64.63.

47- عادل القاضي،**"خصخصة الحروب:الشركات الغربية المرتزقة و حروبها القذرة"**، [على الويب]، المصدر: موقع صحيفة التقرير،الثلاثاء 16سبتمبر2014، أنظر في:
http://altagreer.com/%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%A7

48- خيري عمرو،مرجع سابق.

49 - Dusko Vejnovic and Gojko Pavlovic; ibidem.p20.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل تعرفنا على مفهوم خوصصة خدمات الأمن العسكري؛ المتمثل في ذلك التنازل الذي قامت به الدول الوطنية لأول مرة في تاريخها على أهم الخدمات العمومية التي هي من صميم نشأتها ألا وهي توفير الأمن عبر أجهزها الأمنية العمومية.وإيكال هذه المهمة لشركات أمنية وعسكرية خاصة، تعمل تحت إطار قانوني مؤسسي، حيث أن هذه الظاهرة كانت لها جذورها التاريخية التي مهدت لتطورها في شكلها الحالي؛ خاصة بعد الحرب الباردة، مما يستوجب علينا دراسة ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري لبعض دول العالم؛ من أجل فهم عميق ودقيق.

الفصل الثاني:

تحليل استراتيجيات الدول الوطنية في تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري بعد الحرب الباردة

خطة الفصل الثاني

الفصل الثاني: تحليل إستراتيجيات الدول الوطنية في تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: استراتيجيات الدول الوطنية الصناعية في تصدير خدمات الأمن العسكري نموذج (**الولايات المتحدة الأمريكية**)

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدرة لخدمات الأمن العسكري

المطلب الثاني: دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لتصدير خدمات الأمن العسكري

المطلب الثالث: القانون الأمريكي المنظم لعمليات تصدير خدمات الأمن العسكري

المبحث الثاني: استراتيجيات الدول الوطنية النامية في استيراد خدمات الأمن العسكري نموذج (أفغانستان)

المطلب الأول: أفغانستان كدولة مصدرة لخدمات الأمن العسكري

المطلب الثاني: دوافع أفغانستان لاستيراد خدمات الأمن العسكري

المطلب الثالث: القانون الأفغاني المنظم لعمليات استيراد خدمات الأمن العسكري

المبحث الثالث: انعكاسات اللجوء لخدمات الأمن العسكري على الدول الوطنية المعاصرة (**الولايات المتحدة الأمريكية/ أفغانستان**)

المطلب الأول: انعكاسات استراتيجية تصدير خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة (**الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**)

المطلب الثاني: انعكاسات استراتيجية استيراد خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة (**دولة أفغانستان نموذجا**)

مقدمة الفصل الثاني:

لقد كانت فترة ما بعد الحرب الباردة زاخرة بالأحداث والأزمات الدولية، ولذلك عملت الدول على تبني العديد من الإستراتيجيات في المجال الأمني عامة والعسكري خاصة، ولهذا سندرس في هذا الفصل نموذجين يمثلان الدول المصدرة والمستورد للخدمات العسكرية الخاصة، فبالنسبة للدول المصدرة سنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج، أما بالنسبة للدول المستوردة فسندرس دولة أفغانستان، مستعينين بمنهج دراسة الحالة الذي سيساعدنا في التركيز على كل من الإستراتيجيتين، وكذلك الإقتراب القانوني–المؤسسي الذي يتيح لنا فهم الوثائق القانونية المتعلقة بنشاط خدمات الأمن العسكري الخاص سواء على المستوى المحلي أو الدولي، منتهين بذلك بجمع أهم الإنعكاسات والآثار المترتبة عن إستراتيجيات تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري لكل من "الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان" ، وإستنتاج مدى تكافئ العلاقة الأمنية العسكرية المتبادلة على المستوى الدولي.

الفصل الثاني: تحليل إستراتيجيات الدول الوطنية في تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: إستراتيجيات الدول الوطنية الصناعية في تصدير خدمات الأمن العسكري نموذج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدرة لخدمات الأمن العسكري

إذا أردنا أن نتعمق في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية؛ فعلينا أولا كدارسين لميدان العلاقات الدولية أن نفهم جيدا توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في سياستها الخارجية المعاصرة على العديد من البرامج التي تهدف إلى تصدير الديمقراطية ونشر القوة العسكرية طبعا بهدف توسيع نفوذها،حيث أنه وبالرغم من التباينات التي نلحظها من خلال قرارات الإدارة الأمريكية من حين لآخر إلا أن جميعها يصب في هدف واحد، هو الهيمنة على النظام الدولي ككل.

إن من أهم الجوانب التي تهتم بها الإدارة الأمريكية في سياستها الخارجية هي الاستراتيجية الأمنية، والتي يدخل في تكوينها كل من الحكومة الأمريكية كجهاز رسمي إلى جانب المجمع الصناعي

العسكري التكنولوجي الذي يستفيد كثيرا من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة إن لم نقل أنه صانعها، ولذلك فإن القوة المتنامية لأمريكا وتوسع مصالحها جعل منها تفكر في الخروج بعيدا عن حدودها الجغرافية للتواجد في مختلف مناطق المعمورة، إما من خلال السيطرة السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية أو من خلال القوة العسكرية التي تتمثل في شن الحروب وفض النزاعات[50]، وقد ظهر هذا التوجه خلال الحرب الباردة وبرز جليا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة إذ أن تدخلاتها المتنامية في مناطق النزاعات، جعلها تفكر في أساليب عدة لتغطية إحتياجاتها العسكرية والأمنية، ومنها اللجوء إلى الخدمات الأمنية والعكسرية الخاصة[51].

يعتقد بعض المتخصصين في المجال الأمني بأن فكرة تصدير خدمات الأمن العسكري هي بريطانية الأصل،ثم إنتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز الشركات الناشطة في هذا المجال شركة (KBR) المملوكة من طرف الشركة النفطية العملاقة "هلبرتون" منذ سنة 1962، وبدأ نشاطها يتطور منذ سنة 1980م، وذلك عن طريق إقامة علاقات متينة مع كل من المخابرات البريطانية والأمريكية وكذلك وزارة الدفاع الأمريكي[52]، بينما يرى "ماكفييت" بأن ظاهرة تصدير خدمات الأمن العسكري في العشر السنوات الماضية كانت تمثلها وجوه أمريكية بنسبة كبيرة[53]، وكانت بدايات التعاون بين الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والقوات النظامية مع حرب الفيتنام وخصوصا من طرف (SIA) في إطار برنامج استخباراتي سري تحت إسم "العمليات السوداء"،حيث كانت تبعث أفواج القوات التابعة للشركات العسكرية الخاصة لتنفيذ عمليات تخريب وقتل ضد بعض الشخصيات والمواقع الفيتنامية؛ التي تريد الحكومة الأمريكية التعامل معها بشكل غير مباشر[54].

وعندما نأتي لتقدير حجم الإنفاق على هذا النوع من القوات الأمنية والعسكرية الخاصة، في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أنه كاد أن يفوق حجم الإنفاق والتوظيف في القطاع الأمني الحكومي الرسمي، ففي عام 1990م أنفقت أمريكا نحو 25 مليار دولار على القطاع الأمني والعسكري الخاص مقارنة ب30 مليار دولار على القوات النظامية، وبالنظر إلى الأوضاع الوظيفية

---

[50]-عبير بسيوني عرفة على رضوان، **"السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين"**،[على الويب]،د.غ.م:دارالنهظةالعربية،ط 1، 2011م، ص37.36.35، أنظر في:
https://books.google.dz/books?id=cVMrDAAAQBAJ&pg=PA1&lpg=PA1&dq

[51]- عبير بسيوني عرفة على رضوان، المرجع نفسه،ص 04.03.

[52]- السيد أبو الخير، مرجع سابق، ص 133.

[53]- مروة عبد الله، مرجع سابق.

[54]- السيد أبو الخير، مرجع سابق،ص 137.

نجد أن أكثر من 10 آلاف شركة أمن خاصة قامت بتوظيف نحو 1.5 مليون عنصر أمن، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف الحال في القوى الأمنية الحكومية برمتها، التي يبلغ عددها نحو 554 ألفا فرد."[55]

هذا على المستوى الداخلي، أما خارجيا، فيقدر عدد المتعاقدين العسكريين الناشطيين في أرض العراق بين 20000 و 45000متعاقد أمني أمريكي، حيث أن البانتغون –وزارة الدفاع الأمريكية– أصبحت تعتمد بشكل جدري وكبير على هذا النوع من القوات العسكرية الخاصة والتي سمتهم صحيفة "نيويورك تايمز" بجنود الظل؛ الذين تناط إليهم مهمات كانت من اختصاص الجيش النظامي الأمريكي سابقا، أما حاليا فالبانتغون يستخدم حوالى 800.000 عنصر تابع لهذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إذ تدر صناعة الخوصصة العسكرية ربحا سنويا يقدر ب100بليون دولار من عمليات عسكرية في حوالي خمسين دولة حول العالم، وثلث الميزانية المخصصة للعمليات العسكرية في كل من العراق ووسط آسيا وأفغانستان التي تقدر ب 87 بليون دولار هي من نصيب عقود الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة[56].

ويذكر "بيتر سينجر" مؤلف كتاب: (محاربو الشركات) والذي يعمل أيضا محللا لدى مؤسسة (بروكنز) الشهيرة للأبحاث في أمريكا،أن معظم الحروب التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات قامت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بدور المساعد، وضرب مثالا لذلك بحروب الصومال وهايتي ورواندا والبلقان وإقليم تيمور الشرقية، أما أبرز الحروب في القرن الحادي والعشرين التي ساهمت فيها هذه الشركات الخاصة بمجهود كبير هي حرب أفغانستان والعراق[57].

ومن أبرز الشركات الأمريكية شركة (Academy) وهي الشركة التي كانت تسمى ببلاك ووتر سابقا، حيث أنشئت بدورها أكثر من 30 شركة وهمية للحصول على ملايين الدولارات من عقود الحكومة الأمريكية، كذلك بالنسبة لشركة (Dyncorp) والتي لديها 17 ألف موظف،

---

[55]- عبد المجيد سباطة،**"ماذا تعرف عن إمبراطوريات الشركات الأمنية الخاصة حول العالم"**،[على الويب]، المصدر: موقع ساسة بوست،3 نوفمبر 2015، أنظر في:
/ https://www.sasapost.com/private-security-war

[56]- السيد أبو الخير، مرجع سابق، ص 142.136.

[57]حازم القصوري،**"من هم المرتزقة؟"**،[على الويب]، المصدر: موقع مجلة بصرياثا، أنظر في:
http://basrayatha.com/?p=9871

حيث أن أعمالها تتجاوز 200 مليار دولار؛ وهي طرف في الرابطة الدولية لعمليات السلام[58] وكذلك حاصلة على إعتراف من البيت الأبيض لتوظيف قرابة 7.300 جندي أمريكي[59].

لقد أستعملت الحكومة الأمريكية هذا النوع من الخدمات الأمنية الخاصة بكثرة أثناء غزو العراق وبعده، حيث توافدت العديد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على المنطقة العربية في إطار استراتيجية أمريكا لتصدير الخدمات العسكرية؛ وذلك للعمل في مختلف الميادين ذات العلاقة بالمجال العسكري والأمني عموما[60]، حيث بلغ عدد سنة 2004 أكثر من خمسين شركة أمنية عسكرية خاصة أغلبها أمريكية الأصل،إضافة إلى وجود شركات بريطانية وإسرائيلية ومن جنوب إفريقيا أيضا، وهذه الشركات تمتلك أسطولا من طائرات الهيليكوبتر حسب صحيفة "نيويورك تايمز" 2004/04/20 ،ولهذه الشركات إتفاقيات مع بعض العشائر المحلية"، وتقوم هذه الشركات الخاصة بالعديد من المهام منها حراسة مشاريع إعادة إعمار العراق، وحماية الشخصيات المرموقة كالحاكم المدني "بول بيرمر" وبعض الشخصيات الأمريكية الأخرى التي كانت تزور العراق من حين لآخر، كذلك تأمين قوافل الإمدادات التي تمر من مناطق المقاومة العراقية بالإضافة إلى حماية المؤسسات الحكومية العراقية، والمقر السابق للقيادة العسكرية والسياسية للاحتلال ،والتي تعرف بـ " المنطقة الخضراء" في بغداد ، كما أن بعض الشركات الأمنية والعسكرية الأمريكية الخاصة تهتم بالأمور اللوجستية كشركة (KBR) التي تنشط بقوة في العراق بمقدار 50 ألف عنصر، بعضهم مقاتل لكن أغلبيتهم يشتغلون كسواقين للعربات العسكرية أو ميكانيكيين أو طباخين، ولدى هذه الشركة عقد مع البانتغون يصل إلى 11 مليار دولار[61].

وكان وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد يرى أن على البنتاغون الإستعانة بالقوى الخارجية، ويقصد هنا الشركات العسكرية الخاصة ،التي يرى بأنها تتمتع بالتطور التكنولوجي والخبرة العسكرية الكافية التي تؤهلها لمساعدة قوات الجيش الأمريكي المتوزعة في أنحاء العالم،حيث اشار بأن هناك بعض الوظائف في الجيش؛ مثلا كسياقة شاحنات الوقود وغيرها يجب أن يكون مثل هؤلاء الموظفين يحملون خبرة عسكرية معتبرة وهو ما ليس موجود لدى الجيش الأمريكي؛ ومتوفر لدى هذه

---

[58]- عبد المجيد سباطة، مرجع سابق.

[59]- Jo Erickson ; Jo Erickson ; **Exclusive: Private Security Contractors, Fanning The Flames In Afghanistan?**;[online];site: mintoress news;October /16/2013; in http://www.mintpressnews.com/private-security-contractors-afghanistan/170638/

[60]- حازم القصوري، المرجع نفسه.

[61]- السيد أبو الخير، مرجع سابق،ص 140.134.133.

الشركات الخاصة[62]؛ ولذلك تجاوز عدد المتعاقدين العسكريين الخواص ولأول مرة عدد أفراد الجيش الأمريكي سنة 2001 وهذا ما إستحسنه الرئيس جورج بوش الإبن أنذاك،إلا أن ذلك لم يلقى إستحسان الرئيس باراك أوباما عقب توليه الحكم حيث أنه امر بالحد من الإنفاق على الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، خاصة بعد أن قامت لجنة من الكونغرس في 10 جويلية 2009 بالتحقيق في أعمال المتعاقدين العسكريين الذين تبين أنهم لم يكونوا يقومون بالأعمال على أكمل وجه.

وفي مقدمة الميزانية الأمريكية لسنة 2010 أكد الرئيس باراك أوباما على أنه يجب على الإدارة الأمريكية أن توضح ماهي الوظائف التي يتكفل بها الجانب الحكومي ؛وماهي الوظائف التي من شأنها أن تخوصص، وأكد أيضا أن الوظائف العسكرية الحكومية الحرجة لا يمكن أن تُمنح للقطاع الخاص؛ ولهذا نلاحظ حدوث تغيرات واضحة في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في عهدة الرئيس أوباما في التعامل مع عمليات تصدير خدمات الأمن العسكري.[63]

إن الجيوش التابعة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة "تشكل القوة الثانية في العراق بعد الجيش الأمريكي، أما في أفغانستان فتشير أرقام سنة 2010 التي كشفت عنها وزارة الدفاع الأمريكية أن عدد المستخدمين في تلك القوات الأمنية الخاصة يصل إلى 107292 مدنيا و78000 جنديا"[64].

في إنتظار موقف الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية ترامب، الذي إستعان بشركة أمنية خاصة من أجل حمايته أثناء حملته الإنتخابية، وواصلت في ذلك حتى فوزه بالرئاسيات، في حين أن الحرس الجمهوري هو من يحمي رئيس الدولة.

---

[62]- Deborah Avant ;**Mercenaries**;[online];site: forein policy :think again ; p 01;in: http://foreignpolicy.com/

[63]- David Isenberg ; ibidem; p 16.20.33.34.

[64]- خوسيه ل.جوميز ديل برادو، مرجع سابق.

هذا الجدول يبين عدد كل من الجنود النظاميين والمتعاقدين الخواص في العراق وأفغانستان، وعدد قتلى وجرحى كل طرف في كل سنة، بداية من **2001** إلى غاية **2014**.[65]

التاريخ	القوات الأمريكية في أفغانستان	المتعاقدون الأمنيون بأفغانستان	قتلى القوات الأمريكية بأفغانستان	جرحى القوات الأمريكية بأفغانستان	قتلى المتعاقدون بأفغانستان	جرحى المتعاقدون بأفغانستان	القوات الأمريكية في العراق	المتعاقدون الأمنيون بالعراق	قتلى القوات الأمريكية بالعراق	جرحى القوات الأمريكية بالعراق	قتلى المتعاقدون بالعراق	جرحى المتعاقدون بأفغانستان
2001			11	33								
2002	5200		49	74			00					
2003	10.400		45	99			67.700		486			
2004	15.200		52	218			130.600		849			
2005	19.100		98	268			143.800		846			
2006	20.400		98	401			141.100		823			
2007	23.700		117	750			148.300		904			
2008	32.200	58.394	155	795			152.275	155.826	313	2045		
2009	59.675	88.140	311	2.143			129.850	116.527	148	679		
2010	91.600	94.413	499	5.246	411	3.146	69.984	80.083	60	392	62	6934
2011	99.800	90.339	414	5.199	386	3.737	45.660	52.637	54	211	39	5206
2012	68.000	109.564	276	2.522	221	6.593	00	9000	01	00	35	1909
2013	54000	85528	127	غير متوفر	165	6851	00	6624	00	غير متوفر	10	1511
2014	30000	61352	49	غير متوفر	78	2206	00	3234	02	غير متوفر	10	498

المطلب الثاني: دوافع الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير خدمات الأمن العسكري

إن دوافع الولايات المتحدة الأمريكية من وراء اعتماد استراتيجية تصدير خدمات الأمن العسكري متعددة؛ وهي تختلف من: سياسية أمنية استراتيجية إلى اقتصادية ، ولذلك في هذا المطلب سأحاول أن أتطرق إلى أهم الدوافع التي دفعت أمريكا إلى تصدير خدمات الأمن العسكري عبر مختلف الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة.

أولا: الدوافع السياسية–الأمنية الاستراتيجية في تصدير أمريكا لخدمات الأمن العسكري:

لقد حاول واضعو الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية خاصة بعد الحرب الباردة التركيز على أفكار معينة، ومن بينها فكرة الهيمنة العالمية على المناطق الجيوستراتيجية المهمة بالعالم؛ وكذلك على

[65]- See in the website of university of Denver.
http://psm.du.edu/national_regulation/index.html#africa

مدى إحتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على قوتها السياسية والأمنية والاقتصادية أيضا[66]، حيث كانت الحرب النهج المفضل لأمريكا لتحقيق أهدافها المعلنة والخفية، ولذلك خاضت العديد من الحروب والنزاعات مبررتا ذلك بحماية أمنها القومي ومصالحها القومية المتنوعة، مستعملة بذلك شتى الوسائل والطرق ومن بينها القوات غير النظامية، والتي تتمثل في الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة في إطار تطويرها لآليات الهيمنة الخارجية وتغيير طرق الاستفادة من التوسع عبر مختلف دول العالم[67].

إن انقضاء عصر الاستعمار المباشر جعل من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تستعين بحكام دول عملاء في الدول المستهدفة وكان ذلك بمساعدة الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة؛ بهدف حماية العملاء الذين يقدمون بدورهم خدمات للإدارة الأمريكية، كما أن تواجد هذه الشركات الخاصة التي تقدم الخدمات العسكرية يتيح للولايات الأمريكية المتحدة أن تقوم بعمليات عسكرية غير قانونية كتدبير إنقلابات لبعض الحكومات غير الراضخة لأوامرها وإملاءاتها، مثل ما حصل في الدول الإفريقية كالصومال وغيرها.[68]

ثم إن جاهزية الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة سواء في الجانب البشري أو التقني اللوجستي حسب ما جاء في تقرير المكتب الحكومية الأمريكية للمحاسبة GAO لسنة 2003[69] جعل منها الملجأ المناسب أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مهمات عسكرية غير قانونية تستهدف من خلالها الشخصيات وبعض الأماكن الاستراتيجية، كما حصل في الفيتنام وهي عمليات مخالفة للقانون الدولي والقيم الأخلاقية وحقوق الإنسان والشعوب في تقرير مصيرها دون إكراه خارجي[70].

كما أن من أهم دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لتصدير خدمات الأمن العسكري من خلال الشركات العسكرية الخاصة، هو عدم التصريح بقتلى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مما يتيح للإدارة الأمريكية أن تتظاهر بالإنتصار أمام الرأي العام جراء عدم خسرانها لأفراد جيشها

66- أبو الفوز،**"الهيمنة الأمريكية...الدوافع و الأبعاد"**،[على الويب]، المصدر: موقع نهى ،الموصل،1429/05/15، أنظر في:
http://alnoha.com/visotor9/alhaymnah.htm

67- هيفاء عبد الرحمن، **آليات العولمة الإقتصادية و آثارها المستقبلية في الإقتصادية العربي**، [على الويب]،د.غ.م:دار الحامد،ط1، 2010م،ص158، أنظر في:
https://books.google.dz/books?id=9CSsDQAAQBAJ&printsec=frontcover&hl

68- السيد أبو الخير، مرجع سابق، ص 144.

69- Deborah Avant ; ibidem; p 02.

70- السيد أبو الخير، مرجع سابق،ص143.144.

النظامي[71]، إضافة إلى الإفلات من الملاحقة القانونية من طرف كل من المنظمات الحقوقية ومجلس الأمن، ويشير بعض المحللين الإستراتيجين، بأن الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح أو ما يطلق عليها بـ "المجمع الصناعي العسكري الأمريكي"،ترى بأن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ماهي إلا وسيلة مكملة لمنظومة إنتاج السلاح وتوزيعه، من حيث توفير منافذ لها لتصريف إنتاجها في أسواق أي حروب ونزاعات ، ولذلك فهناك من يُرجع حرب العراق وأفغانستان إلى قوة ونفوذ لوبي هذا المجمع الصناعي العسكري الأمريكي بالدرجة الأولى[72].

ثم إن الداعي السياسي-الأمني الآخر للجوء الرسمي الأمريكي إلى تلك الممارسات هو تلافي تدخل الجيش الأمريكي في كل مرة في العمليات الثانوية في بعض دول العالم؛ ما يشتت من تركيز الإدارة الأمريكية ككل في القضايا الاستراتيجية الكبرى؛ فكان من الأفضل خوصصة هذه العمليات وإيكالها للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.[73]

ثانيا: الدوافع الاقتصادية لاستراتيجية أمريكا في تصدير خدمات الأمن العسكري:

منذ بداية الثمانينيات، وخاصة بعد الحرب الباردة، انتشر الفكر النيوليبيرالي بقوة خاصة في الدول الديمقراطية، وكانت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في هذا الإتجاه،حيث دفع هذا الفكر الليبرالي الراديكالي –المتأزم حاليا- الدول إلى تحرير السوق ومنح الخواص حرية أكبر في مزاولة الأعمال؛ وخاصة التي ظلت خلال القرون السابقة محتكرة من طرف الدولة، ولذلك جاءت عمليات خوصصة الولايات المتحدة الأمريكية لخدمات الأمن العسكري وتصديرها لدول العالم نتيجة لدعم الأيديولوجية النيوليبيرالية التي تشجع على حرية السوق في مختلف المجالات[74].

كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في صياغتها للاستراتيجية الإقتصادية في إطار العولمة الإقتصادية بربط أمنها القومي بمدى تدفق النفط من مختلف مناطق العالم، حيث أن معظم

71- عكروم عادل، مرجع سابق.

72- السيد أبو الخير، مرجع سابق،ص144.

73 - Fred Schreier and Marina coparini ; **privatising security: law ,practice and governance of private military and security companies**;[online];site: Geneve centre for democratic control of armed forces:march 2005; p 80.81.82; in:
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd

74- ديفد هارفي ترجمة: شحادة (وليد) ،**الوجيز في تاريخ النيوليبيرالية**، [على الويب]، دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2013م، ص 07.06،أنظر في:
http://www.marefa.org/images/c/c6/DHarvey_Neoliberalism-a

هذه المناطق تعاني التذبذبات والأخطار الأمنية، مما جعل أمريكا تقوم بالإستعانة بالخدمات الأمنية العسكرية الخاصة؛ حماية لممتلكاتها ومصالحها الاستراتيجية التي تدر لها ملايين الدولارات[75].

ومن بين الدوافع الإقتصادية التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لهذا النوع من الخدمات العسكرية الخاصة، هو أن إرتفاع مستوى المعيشة في الدول الغنية جعل من الشباب يعزفون على الحياة العسكرية؛ حيث نتج عنه ضرورة اللجوء إلى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من أجل سد فجوة الإحتياج إلى القوة العسكرية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية[76].

كما أن إعتماد الإدارة الأمريكية على المتعاقدين العسكريين الخواص يوفر المال الكثير للخزينة الأمريكية،حيث أنه في سنة 2000م وصل متوسط دخل الجندي النظامي إلى 43000 دولار أمريكي، وهذا بدون حساب الرعاية الصحية والإسكان وأجور التقاعد، حيث صرح مكتب ميزانية الكونغرس بأن إنخفاض عدد القوات النظامية أواخر الثمانينيات خفض من مدفوعات صندوق التقاعد بنحو 12 مليار دولار.[77]

المطلب الثالث:القانون الأمريكي المنظم لعمليات تصدير خدمات الأمن العسكري.

بداية قبل أن نتحدث عن القانون الأمريكي وكيف تعامل مع عملية تقنين سياسة تصدير خدمات الأمن العسكري؛ سواء من الدولة أو من قبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، يجب علينا أن نعلم بأن أغلب الشركات العسكرية الخاصة؛ الأمريكية الأصل، وقعت على إتفاقية دولية تحت إسم(IPOA) التي تنص في مجملها على الحفاظ على حياة الإنسان وعدم التعدي على حقوقه والعمل على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وكل الاتفاقيات ذات العلاقة بها والتي من أبرزها: [78]

1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948؛
2) إتفاقيات جنيف لحماية المدنيين 1949؛
3) البرتوكولات الإضافية لإتفاقيات جنيف 1977؛

[75] هيفاء عبد الرحمن، مرجع سابق،ص157.
[76]- السيد أبو الخير، مرجع سابق، ص 144.
[77] -Fred Schreier and Marina coparini; ibidem; p 80.81.
[78] -Peter Benicsak; **Advantages and Disadvantages of private military companies**;[online];site: n.p; n.d ; p04;in: https://www.unob.cz/eam/Documents/Archiv/EaM_1_2012/BENICS%C3

4) برتكول إستخدام السموم والأسلحة الكيماوية 1979.

أما بالنسبة للقانون المحلي الأمريكي فقد حاول منذ ستينيات القرن الماضي تنظيم عمليات تصدير خدمات الامن العسكري،حيث سنت الإدارة الأمريكية قانونا حمل اسم "مراقبة تصدير الأسلحة" لسنة 1968، والذي ينظم عملية تصدير كل من الأسلحة والخدمات العسكرية،إلا أنها قامت ببعض التعديلات عليه في حقبة الثمانينيات وذلك حينما إكتشفت بأن هناك بعض الشركات العسكرية الخاصة كانت تقدم خدمات عسكرية لبعض الدول التي لم تكن لها علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أصدرت بعد ذلك لائحة تحت إسم "اللآئحة الدولية لنقل الأسلحة/ ITAR" والتي تنص بأنه يجب على كل شركة أمنية عسكرية خاصة تريد أن تصدر أي نوع من الخدمات العسكرية أن تحصل على تصريح من وزارة الخارجية الأمريكية وكذلك من مكتب وزارة الدفاع الأمريكية للتجارة الخارجية.

وبالإظافة إلى ذلك نوه الكونغرس بشأن العمليات التي تفوق تكلفتها 50 مليون دولار، أن تقوم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بتقديم أقصى حد من المعلومات حول الخدمة المقدمة، كما أن عملية الإشراف على هذا النوع من العمليات يكون من طرف السفير الأمريكي المتواجد في البلد المستفيد من الخدمة العسكرية[79].

وفي سنة 2000 أصدرت الحكومة الأمريكية قانونا جديدا تحت إسم "قانون الإختصاص العسكري لخارج الحدود الإقليمية/ MEJA"، والذي ينص على العقوبات التي يتلقاها كل من الجنود النظاميين والمتعاقدين العسكريين الخواص في حالة قيامهم بأية مخالفة خارج الحدود الجغرافية الأمريكية بحق المدنيين من قتل وتعذيب وغير ذلك،حيث توكل قضاياهم إلى المحكمة الإبتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية[80].

ولكن قد يتسائل البعض ماذا لوكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي من قامت بتصدير خدمة عسكرية لدولة ما من خلال شركة عسكرية خاصة فكيف تكون العملية؟؛ إن هذه العملية تدخل تحت قانون يسمى بـ "برنامج المبيعات العسكرية FMS"،حيث في هذه الحالة ستقوم الشركة

[79] - Fred Schreier and Marina coparini; ibidem; p 105.106.
[80]-Kevin Lanigan ; **Legal regulation of PMSCs in the united state: the gap between law and practice;**[online];site :n.p; n.d ;p07.; in:
http://www.privatesecurityregulation.net/files/Microsoft%

العسكرية بتقديم خدمة عسكرية لأي جهة نظامية من خلال وزارة الدفاع الأمريكية. وهنا الشركة لا تحتاج للتصريحات التي تحدثنا عنها سابقا. وكمثال على ذلك موافقة الإدارة الأمريكية على إرسال شركة فينال/ Vinnell العسكرية، إلى السعودية للقيام بتدريب قوات الحرس الوطني السعودي، وكذلك بتدريب القوات العسكرية البلغارية[81].

-مراحل تصدير الخدمة العسكرية الخاصة عبر الإدارة الامريكية[82].

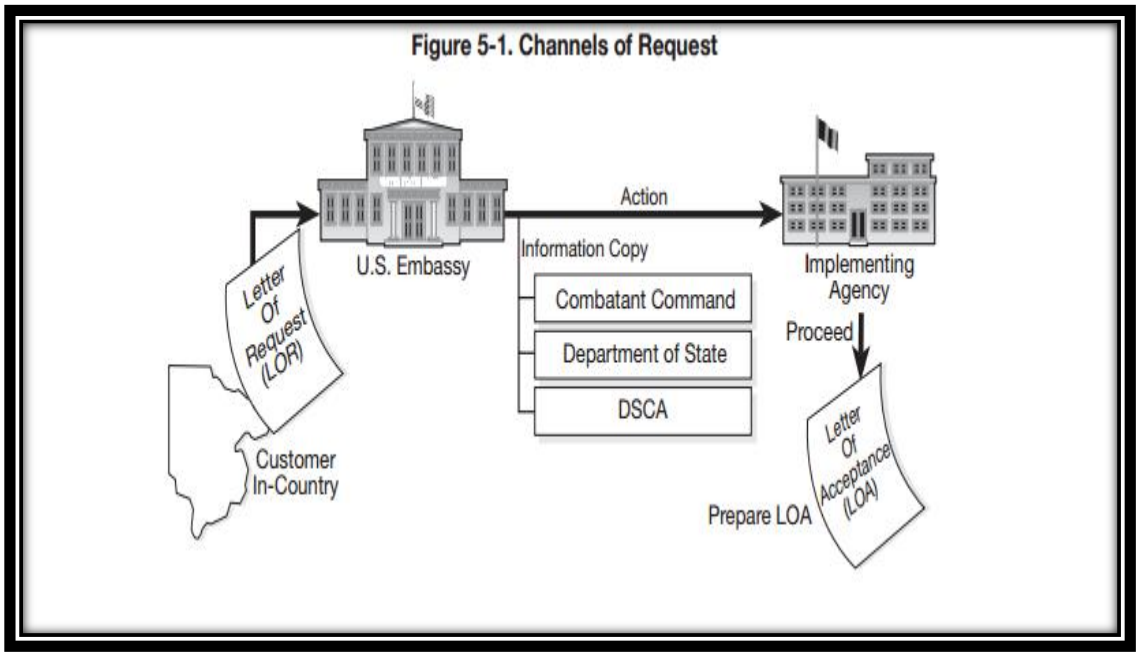

خلاصة المبحث الأول: فبعد أن تطرقنا إلى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الخدمات الأمنية والعسكرية، لاحظنا بأن أمريكا ساهمت منذ نشأة إتجاه الخوصصة في مجال تطوير عمليات تصدير خدمات الأمن العسكري، وذلك لدوافع عدة منها سياسية وأمنية واستراتيجية تدور حول فرض أمريكا لقوتها وبسط نفوذها في مختلف انحاء العالم، كما أنها لم تغفل عن الشق القانوني الذي يُبعد عنها كل أنواع المشاكل والعقوبات؛ جراء العمليات العسكرية التي تقوم بها هنا وهناك.

[81]- Fred Schreier and Marina coparini ; ibidem; p106.

[82]- **From the regulation of foreign military sales process**; [online];p 04; in: http://www.disam.dsca.mil/pubs/DR/05%20Chapter

المبحث الثاني: استراتيجيات الدول الوطنية النامية في استيراد خدمات الأمن العسكري نموذج (أفغانستان)

المطلب الأول: أفغانستان كدولة مستوردة لخدمات الأمن العسكري.

إن الملاحظ للأحداث الدولية من تغيرات سياسية وإقتصادية وعسكرية، يرى بأن الإعلام عامة يسلط الضوء على بعض القضايا فقط متجاهلا الأخرى؛ ومن بينها الحرب في أفغانستان التي مازالت قائمة، إذ يقتل فيها يوميا العديد من المدنيين الأفغان إلى جانب المتعاقدين الأمنيين العاملين تحت لواء الشركات الأمنية والعسكرية بتصريح من الإدارات الأمريكية المتعاقبة. ومع اشتداد وطول الأزمة في أفغانستان، وتتالي التفجيرات والعمليات الانتحارية على مستوى القواعد العسكرية الأمريكية، وكذلك في بعض المناطق الريفية الأفغانية عامة، نتسائل: كيف قامت الحكومة الأفغانية بالإستعانة بهذه الشركات العسكرية الخاصة؟ وكيف تعاملت معها؟ وهل قامت بدورها في عملية إستتباب الأمن على مستوى المقاطعات الأفغانية؟.[83]

وفي تقديرات لتقارير لسنة 2013 تشير إلى أن عدد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في أفغانستان وصلت إلى 50 شركة تشغل قرابة 100 ألف عنصر[84] ؛ بينما يعد حصر عدد المتعاقدين الأمنيين في أفغانستان أمرا صعبا للغاية، فهناك من يعتقد بأن عددهم بلغ 73.968 متعاقد حيث يمثل هذا العدد زيادة كبيرة مقارنة بسنوات سابقة، إلا أن المفتش العام لأفغانستان قال بأن هناك على الأقل 14 ألف مقاول أمن أمريكي خاص،وهذا بالطبع لا يشمل الأمن الخاص بالدول الأخرى، إذ أن الحكومة الأفغانية استعانت ببعض الشركات العسكرية الخاصة إلى جانب القوات الأمريكية النظامية،حيث حسب المتدث الرسمي للقيادة المركزية الأمريكية المسؤولة عن القوات الأمريكية"جوزيف كلوبيل" وحلفائها أن القوات الأجنبية في أفغانستان تصل إلى 104.100 وهي مقسمة كالتالي.[85]

1) مواطنون أفغانيون 78.400 فرد.

2) مواطنون أمريكيون 9.300 فرد.

---

[83] - Jo Erickson ; ibidem.

[84]- ب.د.ك،**"بلاك ووتر في الإمارات"**،[على الويب]،المصدر: موقع إخبارية المنار السياسية،2014/04/24، أنظر في: http://www.manar.com/page-16261-ar.html

[85] -Justin Elliott ; **how many privat contractors are there in Afghanistan** ؟;[online];site: GPF ;December /10 /2009 ; in: https://www.globalpolicy.org/empire/48537-how-many-private-contractors-are-there-in-a

3) رعايا الدول الأخرى 16.400 فرد.

وقامت الإدارة الأمريكية بالتعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة في إطار استراتيجية إدارة أوباما للانسحاب من الأراضي الأفغانية، وذلك لتدريب ومساعدة الشرطة والجيش الأفغاني لبناء الهيكل الأمني للدولة من جديد الذي يجعلها قادرة على تحقيق أمنها دون تدخل القوى الأجنبية. وهكذا سعت الدولة الأفغانية لخلق برامج تعاون مع القوات الأمريكية الخاصة والتي أغلبها تابع لشركات عسكرية دولية خاصة؛ ومن هذه البرامج "برنامج تدريب الشرطة الأفغانية ALP "، الذي تدرب في إطاره 300 عنصر أمن أفغاني من كل وحدة، وهذه الوحدات تكون تحت سلطة شرطة المقاطعات، ويتم فحص كل عنصر أمن من خلال شورى البلد ومن قبل المخابرات الأفغانية،ويوجد الآن 23000 شرطي مدرب في 100 مقاطعة، وإلتحق 30000 طالب بهذا البرنامج ALP بحلول سبتمبر 2015م[86].

وإلى غاية اليوم، لا أحد لديه الإحصاء الحقيقي لعدد المتعاقديين الأمنيين المتواجدين بالأراضي الأفغانية؛ مع أن الكونغرس أمر بذلك منذ مدة، وحتى العقود السارية المفعول لا يوجد حصر لها، كذلك الشيء نفسه بالنسبة للأموال المخصصة لإعادة الإعمار مازال لم يدقق ما إذا حققت الأهداف المعلنة سابقا من قبل الحكومة الأمريكية والتي بلغت قيمتها 51 بليون دولار. كما شدد الرئيس السابق باراك أوباما على قضية الرقابة، بسبب دخول المتعاقدين العسكريين الخواص في كل مشاريع إعادة بناء وإعمار أفغانستان؛ وكذلك تدريب كل من الشرطة والجيش الافغاني. إلا أن المشكلة تبقى في ندرة الأفراد المتخصصين في الحكومة والجيش الذين يستطيعون بدورهم قراءة العقود وتقييم أداء المقاولين والمتعاقدين،حيث أنه في سنة 2008م اتفقت الدولة الأفغانية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على إعداد قائمة مشتركة للأفراد المتعاقديين في أراضيها؛ سواء كانوا أفغان أم أجانب،إلا أن ذلك لم يعمل بشكل جيد، إذ أن بعض الأفغان رفضوا أن يسجلوا أسمائهم خوفا من كشفها فيما بعد، ثم إن حتى الأسماء المسجلة لم يُعرف إن كانت دقيقة أم لا.

كما أن عملية المراقبة والإشراف التي تكون للشركات العسكرية الدولية الخاصة يد فيها صعبة للغاية، وذلك لعدم إهتمام الكونغرس بمسألة التدريب الفعال للضباط الأمريكيين والبيروقراطيين الذين كلفوا بمراقبة مختلف المشاريع في الأراضي الأفغانية، حتى أن عملية تحديد الجهة الأولى المسؤولة عن المراقبة يعد تحديا صعبا بحد ذاته لكلا البلدين. ولهذا قام روبرت غيتس وزير الدفاع آنذاك، بتقديم

[86]- Jo Erickson; ibidem.

إقتراح لوزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، حول إعتماد "نموذج جديد للمسؤولية المشتركة"، وإعتبارا من 2008 أنشأ الكونغرس مكتبا خاصا للمفتش العام للتدقيق في مشروع إعادة بناء أفغانستان، و قد صرح جون بروميت/ John Brommet ، كبير مراجعي الحسابات في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان، بأنه من المحبط أن نعلم بأن المعلومات المعروضة حول عدد المتعاقدين الأمنيين وكذلك الإنفاق المالي ليس بالعدد الحقيقي،إذ أن التكلفة الحقيقية لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان وصلت إلى 230 مليار دولار سنة 2009 حيث أنه 20% منها ذهبت نحو تدريب القوات الأفغانية من جيش وشرطة[87].

ولايزال عدد كبير من المتعاقدين الأمنيين في أفغانستان والذي يصل عددهم إلى 40000 متعاقد ينتمون لعدة شركات عسكرية خاصة، ومن أبرزها شركة أكاديمي/ "Academi"، والتي كانت تسمى سابقا ببلاك ووتر، وكذلك شركة دين قورب/ "Dyn Corp"، حيث منحت الإدارة الأمريكية لشركة "أكاديمي" مبلغ 22 مليون دولار لإيواء قوات العمليات الخاصة الأمريكية وكذلك منحت بعض العقود لشركة "داين قورب" بما فيها تدريب ومساعدة الشرطة الأفغانية[88].

كما تعاقدت "جمعية الأمم المتحدة مع الفرع الأفغاني لشركة"ISG" البريطانية لتدعيم القدرات العسكرية والقتالية لأفراد الشرطة الأفغانية الوطنية"، كما قامت شركة "داين قورب" بحماية الرئيس الأفغاني السابق "حامد كرزاي" وبعض أعضاء حكومته لفترة معتبرة. كذلك كان الفضل للشركة الأمنية الخطر الكوكبي/ "Global Risk"،في تقديم بعض الاستشارات الأمنية والعسكرية للجيش الأفغاني أثناء إعادة بنائه[89]، إلا أن تعاقد هذه الشركات العسكرية مع الشرطة الأفغانية، خاصة في المقاطعات الخارجية جعل بعض من أفراد الشرطة الأفغانية يستغلون الخبرة الجديدة المكتسبة في عمليات الاستلاء والسرقة وغيرها من الأمور غير القانونية[90]. ولهذا قامت الحكومة الأفغانية بإستخدام جهاز أمني جديد يعمل تحت وزارة الداخلية، سمي بـ "جهاز الأمن العام الأفغاني APPF* " ؛ حيث طالبت الحكومة الأفغانية من خلال مرسوم رئاسي رقم 62 بحظر عمل

[87]- Christine Spolar ; **As Afghanistan Contracting Surges, Who's Following The Money?;**[online];site: the world post;05/03/2010; in:
http://www.huffingtonpost.com/entry/as-afghanistan-contractin_n_484648

[88]- Jo Erickson ; ibidem.

* APPF: **Afghan Public Protection Force**، القوة العامة للحماية الأفغانية.

[89]- عبد المجيد سباطة، مرجع سابق.

[90]- Jo Erickson;from ; ibidem.

الشركات الأمنية الأفغانية الخاصة، وإلتحاق جميع موظفيها بالجهاز الأمني الجديد APPF، إذ وعدت الحكومة الأفغانية الملتحقين بهذا الجهاز بتقديم نفس الرواتب التي كانوا يتقاضونها سابقا مع بعض الفوائد الجديدة، كذلك بالنسبة للشركات الإقتصادية أو غيرها التي كانت تستعين بقوات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يجب عليها التعاقد مع هذا الجهاز الأمني الجديد[91].

واعتقد الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي، بأنه يجب وقف نشاط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الأراضي الأفغانية، وذلك لوقف عمليات الفساد والابتزاز وانتشار السلاح، وهذا كله عن طريق مرسوم رئاسي أصدره سنة 2010م، إلا أن الغضب الشعبي مازال يتزايد في المقاطعات الأفغانية وذلك لعدم سرعة الحكومة في حل أزمة الخواص؛ حيث يرى الشعب الأفغاني بأن هذه الشركات العسكرية الخاصة، تسبب العديد من المشاكل والأزمات وما هي إلا دعم لحركة طالبان.

وفي سنة 2013 تسائل البعض حول قوة إدارة "حامد كرزاي" أنذاك في الوقوف أمام الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" وإرغامه على سحب قواته من أراضيه في أقرب وقت ممكن، في ظل إعراب الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها الشديد إزاء سحب قواتها العسكرية بسبب الجو الأمني غير المستقر الذي تخلقه هجمات المتمردين من حركة طالبان[92].

كما يتسائل البعض حاليا حول موقف الرئيس الجديد للولايات الأمريكية **دونالد ترامب** من الخدمات الأمنية العسكرية الأمريكية الخاصة، في ظل إستعانة الرئيس دونالد ترامب بأفرد أمن تابعين لشركات أمنية خاصة أثناء حملته الإنتخابية وكذلك بعد فوزه بمنصب الرئيس، مع أن الحكومة الأمريكية توفر الأمن لأي رئيس جديد، ولذلك فيمكن جدا أن يدعم إتجاه خوصصة الأمن العسكري خارج أمريكا ومنها أفغانستان، لأنه حسب تحليلات يبدو أن هذا الرئيس يميل إلى الاتجاه النيوليبرالي المشجع للعمل الحر في شتى الميادين ومنها العسكري.

[91]- أنظر في موقع الجهاز الأمني **APPF** التابع لوزارة الداخلية الأفغانية:
http://www.appf.gov.af/index1.htm.
[92]- Jo Erickson;from; ibidem.

المطلب الثاني: دوافع أفغانستان لاستيراد خدمات الأمن العسكري:

إن دوافع أفغانستان نحو إستراد خدمات الأمن العسكري تتعدد وتختلف من سياسية أمنية استراتيجية إلى إقتصادية؛ ولذلك سأحاول في هذا المطلب أن أتطرق إلى أهم الدوافع التي تقف وراء تلك الاستراتيجية الحكومية المعتمدة.

أولا: الدوافع السياسية–الأمنية لانتهاج أفغانستان استراتيجية استيراد خدمات الأمن العسكري:

إن مسألة عدم الإستقرار والإفتقار إلى الأمان في حالة الدول الضعيفة كأفغانستان، التي خسرت ميزة احتكار السلطات العمومية للعنف الشرعي[93] ؛ جراء ضعف بنية القوات النظامية من الجيش الوطني والشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية، وإثر نهاية الحرب الأفغانية الطاحنة ضد الوجود السوفياتي سابقا، والحرب الأهلية التي أعقبت خروجه، وبعيد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي نسبت إلى منتسبي منظمة القاعدة بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، لجأت السلطات الأفغانية الموالية لأمريكا، بقيادة الرئيس السابق حامد كرازاي، إلى إستراد الخدمات الأمنية العسكرية عن طريق القوى الدولية ومن أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتواجد في الأراضي الأفغانية بطرق عدة ومن بينها عبر قوات تابعة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، مما حتم على الحكومة الأفغانية التعامل مع هذه الشركات كأمر واقع[94].

وبالنظر لخيبة الأمل في مناشدة الكثير من الدول كأفغانستان في "تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"، ولعدم التوصل إلى موافقة الفصائل المتحاربة في مختلف الحروب التي دارت فيما بينها، وتردد الدول المساهمة في إرسال الرجال والمال، فقد تحتم لجوء حكومات دول عديدة إلى القطاع الخاص بحثا عن الخدمات التي يوفرها في مجال الحماية الأمنية والعسكرية"[95].

كما أن عزوف بعض دول التحالف خاصة عن المشاركة في العمل العسكري في أفغانستان في الفترة التي كان حلف شمال الأطلسي متواجد هناك[96]، وتزامنا مع البرنامج الذي أطلقته منظمة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وتسريح شريحة كبيرة من المجاهدين وضباط النظام الشيوعي السابق،

93- خيري عمرو،مرجع سابق.

94-دانيال غرين،**"إصلاح أفغانستان"**، [على الويب]، المصدر:معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،ديسمبر 2012، أنظر في:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/fixing-afghanistan

95- محمود جميل الجندي، **"مسؤولية الشركات الأمنية عن إنتهاك حقوق الإنسان بلاكووتر نموذجا"**، مجلة المستقبل العربي،ع.غ.د، ت.ن.غ، أنظر في:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_422_mhmd_jamil_aljon

96- دانيال غرين، مرجع سابق.

أدى إلى نمو قوات حركة "طالبان" خاصة في مناطق الريف[97]، التي تعاني فيها الدولة نقصا فادحا في عدد أفراد الأمن مما جعلها تخلق جهازا جديد سمته بـ"الشرطة المحلية الأفغانية"، ولكن واجهت مشكلات في عملية تدريبهم على الطرق القتالية الجديدة والحديثة، ما جعلها تسعى في طلب مساعدة القوات الخاصة الأمريكية التي تعمل من خلال شركات أمنية وعسكرية خاصة والتي تقوم بتقديم إستشارات وتدريبات عسكرية عالية المستوى[98].

ثانيا: الدوافع الاقتصادية لانتهاج أفغانستان استراتيجية استيراد خدمات الأمن العسكري:

إن أفغانستان من دول العالم التي تزخر بالثروات الطبيعية الدفينة والتي تقدر ببلايين الدولارات، حيث أنه وفي تصريح للرئيس الأفغاني السابق "حامد كرزاي" في سنة 2014م حول الموارد الطبيعية الأفغانية أنها بلغت قيمة 1 تريليون دولار"ألف مليار دولار"، وذلك حسب المسح الجيولوجي الذي أجرته وكالة حكومية أمريكية[99]، إذ تبين بعد ذلك أن أفغانستان "تمتلك 60 مليون طن من النحاس و 2.2 مليار طن خام من الحديد، و 1.4 مليون طن من العناصر الأرضية النادرة مثل:اللانثام والسيزيوم والنيوديميوم وكذلك الأليمنيوم والذهب والفضة والزئبق والليثيوم"[100]، مما جعل العديد من الشركات المتعددة الجنسيات تُعول على الإستثمار، ولكن أمام التحدي الأمني الذي تعاني منه أفغانستان، حيث في ظل عجز القوات النظامية الأفغانية على توفير جو آمن للإستثمار جعلها أمام حتمية إستراد خدمات الأمن بمختلف أنواعه عن طريق الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، التي غالبا ما تنشط تحت إسم دولة معينة وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[101].

كما أننا يجب أن نشير لتلكم المساعدات المالية التي تتلقاه الدولة الأفغانية من حين لآخر من قبل بعض الدول، ومثال ذلك الإلتزام المالي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للدولة الأفغانية والذي يصل أمده إلى 10 سنوات كاملة، حيث أن جانب كبير من هذا الإلتزام المالي

97- مجلة الناتو، **"مساندة أفغانستان:الخيار الإستراتيجي"**،[على الويب]، المصدر: موقع لمجلة الناتو، أنظر في:
http://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/afghanistan-defense-nato-

98- دانيال غرين، مرجع سابق.

99الجزير نت،**"ثروات أفغانستان الباطنية بتريليون دولار"**، [على الويب]، 2010/01/23المصدر: أنظر في:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2010/1/31/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA-

100ب.د.ك،**"أفغانستان ترقد فوق كنز من المعادن بقيمة 1 ترليون دولار"**، [على الويب]، المصدر: صحيفة سبق، أنظر في:
https://sabq.org/Yvkgde

101 -Elizabeth Holland ; **"Afghanistan's Ban on private security companies: what are the risks for private investors?";** [online] ;site: Foley Hoag;02/04/2012; in::
http://www.csrandthelaw.com/2012/04/02/afghanistans-ban-on-private-security-

يذهب نحو التدريب والإستشارات العسكرية والأمنية التي تستفيد منها القوات النظامية الأفغانية طيلة هذه الحقبة الزمنية[102].

ثم إن عجز هيئة الأمم المتحدة على التدخل السريع أثناء الأزمات الدولية وكذلك أمام التكلفة المرتفعة لتدخلاتها جعل من بعض الدول كأفغانستان تفضل استيراد الخدمات العسكرية التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة،حيث أنه لوقف القتال في روندا مثلا عن طريق هذه الشركات يحتاج الأمر إلى 14 يوما،مقابل كل يوم 600.000 دولار أمريكي على عكس تكلفة هيئة الامم المتحدة التي تصل إلى 3 ملايين دولار لليوم الواحد، وهذا ما يدفع دولة كأفغانستان تلجأ إلى استيراد خدمات هذه الشركات العسكرية الخاصة[103].

المطلب الثالث: القانون الأفغاني المنظم لعمليات استيراد خدمات الأمن العسكري.

لقد عملت الحكومة الافغانية طيلة السنوات الماضية على تنظيم عمليات إستراد خدمات الأمن العسكري، حيث سنت تشريع مطولا حول كيفية إستراد هذا النوع من الخدمات مع تنظيم مصدر هذه الخدمات الذي في غالب الأحيان يكون من طرف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الأجنبية، ويسمى هذا القانون بالإجراء التنظيمي لعمل الشركات العسكرية الخاصة الذي يهدف إلى ضمان الشفافية والمسائلة وإزالة الغموض عن أي خدمة مستورد من طرف هذه الشركات العسكرية الخاصة، ولضمان أمن المؤسسات الدولية ومشاريع إعادة إعمار أفغانستان التي عادة ما تكون من نصيب عمل الجيش والشرطة الافغانية، إلا أنه وفي ضل الظروف الصعبة التي تعاني منها هذه القوات النظامية، فإن الإدارة الأفغانية قررت أن تستورد هذه الخدمة الأمنية عن طريق هذه الشركات العسكرية الخاصة التي أعطت لها الإدارة الأفغانية إذنا مشروطا لمساعدتها في توفير الأمن لكل من: القواعد العسكرية للقوى الدولية وللسفارات والمؤسسات الإقتصادية الكبرى، وكذلك عمليات التدريب الحكومي، مشيرة إلى إلزامية إحترام هذه القوات الخاصة المتعاقدة لقانون حقوق الإنسان عامة والقانون الافغاني خاصة.

وقررت أيضا الحكومة الافغانية بأنه في حالة استيراد أي خدمة عسكرية ما من طرف شركة عسكرية سواء قدمت خدمتها من خلال دولة ما أو عن طريقها مباشرة؛ فيجب عليها أن توفر مجموعة من الشروط التي سنذكر أهمها:

[102] دانيال غرين، مرجع سابق.

[103] -Fred Schreier and Marina coparini; ibidem; p 81.82.

- الحصول على رخصة أمنية من بلد المنشأ ومن بلد آخر عملت فيه؛
- وجود ميثاق يتضمن أهداف وهيكل ونطاق نشاط الشركة؛
- تقديم وثيقة تبين شفافية الأنشطة الأمنية للشركة؛
- يجب أن يكون لدى العاملين الأجانب في الشركة العسكرية تأشيرة الإقامة VISA في أفغانستان؛
- يجب أن تكون لدى المدير العام للشركة العسكرية شهادة التدريب العسكري؛
- يجب أن يكون لدى المدير العام للشركة العسكرية شهادة فحص السوابق العدلية من الإنتربول و إدراة الشرطة لبلد المنشأ؛
- تقديم معلومات حول البرامج الحالية والمستقبلية في أفغانستان؛
- تقديم إلتزام مكتوب من طرف مدير الشركة يقضي بإحترام القانون الأفغاني.

كما أنه ستفقد أي شركة عسكرية لترخيص العمل في حالة ما إذا:

- شاركت في أي مناسبة سياسية أو دينية؛
- توظيف لجماعة منتسبة لنفس الحزب؛
- بيع أي نوع من الأسلحة للمواطنيين؛
- أو في حالة مقدرة القوات النظامية لتلبية خدمات الشركة العسكرية[104].

خلاصة المبحث الثاني: بعد ان تعرفنا على استراتيجية أفغانستان في عملية استيراد خدمات الأمن العسكري، نستنتج بأن دولة أفغانستان كانت من الدول النامية الهشة أمنيا التي لجأت نحو الخدمات الأمنية والعسكرية المتنوعة من أجل إعادة بناء هيكل أمني قوي، يجعلها تصد أي نوع من التهديدات مستقبلا سواء من داخل أراضيها أو خارجها، ولذلك فقد قامت بدورها بالعديد من المبادلات في المجال الأمني العسكري إيمانا منها بأن لا ملجأ إلا لهذا النوع من الخدمات العسكرية الخاصة.

[104] -Joint secretariat of Disarmament and reintegration commission for ministry of interior; **procedure for regulation activities of PSC in Afghanistan**; [online];site: Islamic Republic of Afghanistan Ministry of Interior; Feb 2008;Kabul;p08.09.10.11;in: http://psm.du.edu/media/documents/national_regulations/countries/asia_pa

المبحث الثالث: انعكاسات اللجوء لخدمات الأمن العسكري على الدول الوطنية المعاصرة (الولايات المتحدة الأمريكية/ أفغانستان)

المطلب الأول: انعكاسات تصدير خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة(الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)

في هذا المطلب سنحاول أن نتطرق إلى تلكم الإنعكاسات الإيجابية والسلبية على الأمن القومي الأمريكي، جراء تبينها لاستراتيجية تصدير خدمات الأمن العسكري، وكما نعلم أن مفهوم الأمن القومي حاليا، أصبح شاملا وواسعا، لا يضم فقط الجانب العسكري وإنما يضم كل من الجانب الإقتصادي والثقافي والمعلوماتي وغيره من الجوانب الأخرى، ولذلك ستكون الإنعكاسات تدور في فلك الجوانب المذكورة سابقا.

أولا: الانعكاسات الإيجابية لاستراتيجية أمريكا في تصدير خدمات الأمن العسكري:

إن عملية تصدير الولايات المتحدة الأمريكية لخدمات الأمن العسكري، تؤدي إلى التنافس بين الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والذي ينتج عنه تطوير القطاع الأمني الأمريكي عامة، مما يجعلها تستفيد من خدمات هذه الشركات في أي حرب أو نزاع كان.

وغالبا ما تكون الدول المصدرة لخدمات الأمن العسكري تهدف إلى التوسع وزيادة نفوذها في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية بغية حماية أمنها القومي الذي يتعدى حدودها الجغرافية، ولذلك فإن تواجدها خارج حدودها الجغرافية من خلال الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يزيدها قوة وهيمنة على الدول الضعيفة، ونحن نرى بأن هذه الشركات أصبحت من سمات وآليات العولمة وفرض الهيمنة؛ ليس على الدول فقط، ولكن أيضا على المجتمع الدولي والنظام العالمي ككل[105].

كم أنه من خلال خبرة الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الحروب وفض النزاعات، لاحظت الأخيرة بأن إيكال بعض المهمات العسكرية لبعض الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من شأنه أن يقلص تكاليف الحرب، خاصة في ظل عدم خسرانها لعناصر من جيشها النظامي، الذي عادتا ما يستلزم التعويض في حالة خسران أي عنصر أمن، مهما كانت مرتبته، وهو الشيء غير الموجود حينما تخوصص الخدمة العسكرية.

[105]- السيد أبو الخير، مرجع سابق.

ثم إن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى عمليات تصدير خدمات الأمن العسكري، يعطي لصناع القرار السياسي والعسكري الأمريكي سهولة إتخاذ أي قرار بشأن أي حرب أو نزاع أو تهديد لأمنها القومي، متهربين بذلك عن أي ملاحقة قانونية من طرف أي منظمات حقوقية أو غيرها، وذلك لعدم تدخلها بجيشها النظامي الذي يمثل الدولة[106].

كما أن تصدير خدمات الأمن العسكري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، يوحي بدعم هذه الدولة للأيديولوجية الرأس مالية النيوليبيرالية، التي تتيح للخواص فرصة أكبر للإستثمار في مختلف الميادين ومنها الميدان العسكري، الذي يعتبر من أهم جوانب الأمن القومي الأمريكي.

ثانيا: الانعكاسات السلبية لاستراتيجية أمريكا في تصدير خدمات الأمن العسكري:

تقوم الدول المصدرة لخدمات الأمن العسكري كالولايات المتحدة الأمريكية بالإستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في حروبها، حيث تقوم الأخيرة بغش الدول في تكاليف الخدمات العسكرية المقدمة، مما يكبد الولايات المتحدة الأمريكية خسائر مالية أكثر مما كانت تتوقع؛ وهذا ما يعد تهديدا للأمن الإقتصادي الأمريكي.

كما أن الاعتماد المفرط للولايات المتحدة الأمريكية على هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في عمليات تصدير الخدمات العسكرية، بالإمكان أن يؤدي إلى ضعف الأجهزة الأمنية للدول، مما يجعل هذه الشركات في مركز قوة تقايض خدمة الأمن العسكري بالمقابل المادي الذي تريده.

ثم إن اللجوء المتكرر للولايات المتحدة الأمريكية لقوات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة قد يزعزع التوازن القائم بين كل من الجيش والحكومة والشعب، وهذا بناء على رؤية الإستراتيجي كلاوزفيتز الذي يرى بأن على الدولة احتكار العنف الشرعي لها.[107]

كما أن مشكلة الولاء تضهر بقوة أثناء إستعانة الولايات المتحدة الأمريكية بالخدمات الأمنية العسكرية الخاصة؛ وعملية تصديرها عبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، فالمتعاقدون في هذه الشركات لم يقومو بأداء القسم على الدفاع على دستور وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي عامة، حيث أنه يكمن لهذه الشركات أن تقوم بتصدير

[106]- مروة عبد الله، مرجع سابق.

[107] -Fred Schreier and Marina coparini ; ibidem; p82.

أي نوع من الخدمات العسكرية لجهة معينة ممكن أن تكون لها علاقة سيئة مع أمريكا؛ ومع ذلك تقوم هذه الشركات بالتعاون معها بغية الربح المادي[108].

إن الرواتب المالية المرتفعة التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية لموظفيها، تشكل خطر تسرب القوات من الجيش الأمريكي إلى هذه الشركات سعيا للمال والربح السريع، مما ينتج عنه محدودية في نسبة التجنيد حسب إعتقاد وزير الدفاع السابق روبرت جيتس، بالإظافة إلى أن أغلب المتعاقدين في الشركات الأمنية والعسكرية التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح لها بتصدير خدماتها العسكرية للدول الأجنبية وغيرها، تلقوا تدريبا خاصا وعالي المستوى في الجيش الأمريكي؛ وهذا ما يعتبر خسارة بالنسبة للإدارة الأمريكية؛ وخطرا على أمنها القومي خاصة في شقه المعلوماتي، إذ تصبح معلومات الجيش الأمريكي بحوزة هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، مما يضع الجيش الأمريكي في حرج من أمره.[109]

ثم إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير خدماتها العسكرية عبر هذه الشركات الأمنية والعسكرية، من سيضمن بقيام هذه القوات الخاصة بالعمل على أكمل وجه، خاصة في الأوقات الصعبة والحرجة أو حينما يكون فيه مشكل في الدفع المالي أو حدوث مشكل بين كل من الإدارة الأمريكية وهذه الشركات، مما يعيق الدولة في تحقيق أهدافها الأمنية المنشودة، وهذا ما يجعل أيضا الأمن الأمريكي في خطر.[110]

كما أن الوضع القانوني للعاملين تحت لواء الشركات العسكرية الخاصة يبقى مشكلا أمام الدول المصدرة لخدمات الأمن العسكري كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن أثناء تعرض المتعاقدين العسكريين لأي خطر كالإختطاف مثلا؛ فكيف لهذه الدول أن تعطي لهم صفة قانونية للحماية كأسرى حرب مثلا؟.[111]

---

[108] -McCormick Tridune Conference Series; **"understanding the privatization of national security""**; [online]; Chicago;2006; p39; in: http://www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/law_national_sec

[109] - Col Daivid; **the future use of corporate warriors with the U.S.Armed forces**;[online];site : publication of the defense acquisition university :July 2009; p09; in: http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/1016342.

[110] - Col Daivid; ibidem; p11.

[111] -Deborah Avant ; ibidem; p 05.

المطلب الثاني: انعكاسات استيراد خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة(دولة أفغانستان نموذجا)

في هذا المطلب سنتطرق إلى تلكم الإنعكاسات الإيجابية والسلبية على الأمن القومي الأفغاني، جراء تبينها لاستراتيجية استيراد خدمات الأمن العسكري، وكما ذكرنا سابقا بأن مفهوم الأمن القومي، أصبح شاملا وواسعا، لا يضم فقط الجانب العسكري؛ وإنما يضم كل من الجانب الإقتصادي والثقافي والمعلوماتي وغيره من الجوانب الأخرى، ولذلك ستكون الإنعكاسات تحوم حول الجوانب المذكورة سابقا.

أولا: الانعكاسات الإيجابية لاستراتيجية أفغانستان في استيراد خدمات الأمن العسكري:

إن توفر خدمات الأمن العسكري لدى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة يدفع ببعض الدول كأفغانستان للجوء إليها، خاصة أثناء عجز جيوشها على توفير الأمن لمواطنيها وكذلك لحدودها السيادية، وفي ضل عجز المجتمع الدولي على التدخل أثناء الأزمات والنزاعات.

كما إستفادت دولة أفغانستان من خدمات الأمن العسكري الخاصة، من خلال الخدمات الاستشارية والتدريبية التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة؛ خاصة أثناء إعادة بناء جيشها النظامي ومختلف القوى الأمنية الأخرى كالشرطة مثلا، حيث ساهمت العديد من شركات الأمن الخاص في بناء قدرات عناصر الأمن الأفغانية ومساعدتهم على تكييف مهاراتهم مع التحديات الجديدة والمستجدة في الواقع الدولي.

محاربة الإرهاب بشتى أنواعه وذلك عن طريق الاستراتيجيات العسكرية التي تقدمها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الأجنبية، التي تقدمها للقوات الأمنية الأفغانية النظامية، حيث ترفع من نسبة نجاح العمليات العسكرية الموجهة نحو العناصر الارهابية كحركة طالبان مثلا.

لقد ساهمت استراتيجية أفغانستان في استيراد خدمات الأمن العسكري الخاص في حماية أعضاء الحكومة الأفغانية، حيث خلق نوع من الأمان والإستقرار على مستوى سدة الحكم، والذي يساعد على ممارسة شؤون الدولة بكل أريحية دون أي خوف من بعض هجمات المتمردين كحركة طالبان مثلا.

ثم إن تلقي أي دولة ضعيفة أمنيا كأفغانستان للتدريب من قبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة قد يغنيها عن العديد من التدخلات العسكرية الدولية.

ثانيا: الانعكاسات السلبية لاستراتيجية أفغانستان في استيراد خدمات الأمن العسكري:

إن من أهم الإشكاليات المطروحة في قضية خوصصة الأمن العسكري، هي المنظومات القانونية لبعض الدول المستوردة للخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة؛ التي مع أنها شرعت لنظام معين يحكم عمليات استيراد خدمات الأمن العسكري من خلال الدول أو الشركات العسكرية الخاصة المقدمة للخدمات المختلفة، إلا أن عدم الوقوف والتركيز على عنصر المراقبة والمحاسبة والمسائلة ينتج عنه مجموعة من المخاطر[112]على الأمن القومي الأفغاني وهي كالتالي:

- منازعة إختصاصات الدولة؛
- السعي غير المشروع للربح المادي؛
- إحداث الفتن والنزاعات الأهلية في الدولة؛
- زدياة منسوب التغلغل الخارجي في أجهزة حكم الدولة ومحاولة السيطرة على سلطة القرار.

لايزال عدد كبير من المدنيين يقتل يوميا حسب أحدث تقارير بعثة هيئة الأمم المتحدة لسنة 2017، والذي يعبر عن مدى فشل استراتيجية اللجوء لخدمات الأمن العسكري جزئيا، حيث منذ أن انتهجت أفغانستان هذه الاستراتيجية سنة 2008 مازالت العمليات الإرهابية تضرب المناطق المدنية في كل حين[113]، حيث يعتبر محمد يوسف أحمدي المتحدث باسم الإمارة الإسلامية في تصريح له، أن 77% من القتلى والضحايا على عاتق القوات العسكرية العاملة تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية ومن بينها قوات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة[114].

إن جلب دولة أفغانستان لخدمات الأمن العسكري لأراضيها قد جر إليها إنعكاسات خطيرة؛ ومن بينها التصرف العشوائي الذي تقدم عليه قوات الشركات العسكرية الخاصة من حين

112- عبد المجيد سباطة، مرجع سابق.

113- عن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة بأفغانستان عن مركز أنباء الأمم المتحدة، **"الأمم المتحدة تحث جميع الأطراف في أفغانستان على حماية المدنيين"**، [على الويب]، صادر في 2017/4/27م، انظر في:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28683#.WRHBKtKLTcd

114- محمد يوسف احمدي، **"تصريحات المتحدث باسم الإمارة الإسلامية ردا على تقرير يوناما حول الخسائر المدنية"**، [على الويب]، المصدر: موقع الإمارة صوت الجهاد، أفغانستان، انظر في:

http://alemara1.net/?p=37688

لآخر، حينما تشك في إمكانية حدوث خطر ما، والذي يؤدي غالبا بحياة المدنيين الذين لا شأن لهم في الأحداث.

كما أن قضية الموثوقية من أهم الأمور المطروحة أثناء استيراد أفغانستان لخدمات المتعاقدين العسكريين الخواص، حيث أنه لا يوجد أي مانع أن تغادر قوات الشركات العسكرية الخاصة الأراضي الأفغانية في أي لحظة أرادت، وخاصة حينما تستاء الظروف الأمنية والإقتصادية[115].

خلاصة المبحث الثالث: كان لاستراتيجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان؛ في تصدير واستيراد الخدمات الأمنية والعسكرية، عدة إنعكاسات إيجابية وسلبية، حيث أن لكل من الإستراتيجيتين آثار معينة على الأمن القومي لكلا البلدين، سواء من الجانب السياسي أو الاستراتيجي أو الاقتصادي وحتى المعلوماتي.

خلاصة الفصل الثاني:

وبعد أن درسنا كل من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان؛ في مجال خوصصة خدمات الأمن العسكري، توضح لنا أن كلا الدولتين كانتا سباقتين لهذا النوع من الخدمات،تصديرا أو استيرادا، وكان ذلك لدوافع عدة، سياسية؛ أمنية؛ إقتصادية، جعلت كلا الطرفين يرى من اللجوء إلى الخدمات الأمنية العسكرية الخاصة حلا مناسبا. إلا أن هذا لم يغنيهم عن بعض الإنعكاسات الإيجابية أو السلبية، والتي جعلت كلا الدولتين تفكران في إعادة صياغة الاستراتيجية المتبعة في هذا الجانب الأمني العسكري، وخاصة الدول المستوردة كأفغانستان التي تعتبر من الدول النامية والهشة أمنيا. وذلك من أجل خلق علاقة إعتماد متبادل أمني دولي أكثر تكافئا لا تعمل فقط لصالح الدول الكبرى الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية.

[115]- Peter Benicsak ; ibidem; p 04.

الخاتمة

خاتمة البحث

يعتبر الأمن العسكري من أهم المتغيرات المستهدفة لتحقيق الأمن القومي للدول الوطنية المعاصرة، حيث كانت حقبة نهاية الحرب الباردة أبرز محطة تاريخية شهد فيها الأمن العسكري تطورا ملحوظا، إذ خوصص هذا الأخير وأصبح سلعة تشترى وتباع تصدر وتستورد، لكن العلاقة بين الطرفين-المصدر والمستورد- لا تتسم بالضرورة بالتكافئ في المنفعة الاستراتيجية في كل الحالات.

وللبحث في مدى تكافئ هذه العلاقات الناتجة عن تصدير واستيراد بعض الدول الوطنية لخدمات الأمن العسكري، انطلقنا من الإشكالية التالية: لصالح من تعمل العلاقة الأمنية العسكرية الدولية، الناتجة عن تبني بعض الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة ، لاستراتيجية خوصصة خدمات الأمن العسكري"تصديرا واستيراد"؟، وافترضنا الفرضية التالية: إن لجوء بعض الدول بعد الحرب الباردة إلى تبني استراتيجية خوصصة خدمات الأمن العسكري، (تصديرا واسيرادا)، يعبر عن علاقة اعتماد متبادل أمني دولي غير متكافئة، تعمل أكثر لصالح الدول المصدرة لتلك الخدمات.

وللاجابة على ما سبق استخدمنا المناهج التالية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة وكذلك الاقتراب القانوني-المؤسسي-. ومنه حاولنا أن نركز على مفهوم خوصصة خدمات الأمن العسكري المتمثلة في ذلك التنازل الذي قامت به الدول الوطنية لأول مرة في تاريخها على أهم الخدمات العمومية التي هي من صميم نشأتها ووظيفتها وسيادتها القومية، ألا وهي توفير الأمن عبر أجهزها الأمنية العمومية. وإيكال هذه الوظيفة لشركات أمنية وعسكرية خاصة أجنبية،تعمل تحت اطار قانوني مؤسسي في شكل (اتفاق أوشراكة أوتعاون دولي)، وهذا ما تناولناه في الفصل الأول من دراستنا.

ومن خلال ما تناولناه في الفصل الثاني من الدراسة، فإن كلا من الولايات المتحدة وأفغانستان كانتا من أبرز الدول لجوءا للخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، وذلك لدوافع عديدة تخص كلا منهما، والتي تتنوع بين السياسية والاقتصادية والأمنية. مما نتج عنها بعض الانعكاسات السلبية والايجابية على الأمن القومي الخاص بكلا الدولتين.

وبعد معالجة محتوى الفصلين نزعم أننا أجبنا على إشكالية البحث وتحققنا من صحة الفرضية الرئيسه، ألا وهي عدم تكافئ العلاقة الأمنية بين الدول المصدرة والمستوردة لخدمات الأمن العسكري وميلها أكثر لصالح الدول المصدرة. وقد اتضح ذلك بشكل جلي حينما حللنا كلا من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان في اللجوء لخدمات الأمن العسكري.

حيث برزت مجموعة من الانعكاسات الإيجابية لكلا الدولتين، كتسهيل عملية الهيمنة الدولية وتقليص تكاليف الحرب وعدم خسران الجنود النظاميين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وكالإستفادة من المشورة والتدريب التي تقدمها الشركات العسكرية الاجنبية الخاصة للجيش النظامي وتطوير مهاراته مع التحديات الأمنية الراهنة كالإرهاب بالنسبة لأفغانستان.

أما من حيث الانعكاسات السلبية فقد برزت هي الاخرى لكلا الطرفين، كزعزعت التوازن القائم بين كل من الجيش والحكومة والشعب وكخطر تسرب الجنود النظاميين نحو البحث عن رواتب أفضل في الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ومشكلة تنفيذ المتعاقدين العسكريين لجوهر الاتفاقات والشراكات الدولية وهذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا كنقص عنصر المراقبة والمحاسبة على الشركات المقدمة للخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة والتي ينتج عنها كل من السعي غير المشروع للربح المادي والتغوغل في أجهزة الحكم والسيطرة على سلطة القرار كما هو الحال مع أفغانستان.

الأمر الذي نخلص إليه من خلال هذه التجربة والعلاقة الأمنية ذات الفواعل العمومية والخاصة الشريكة فيها، أن الكثير من الأهداف التي قُدمت كتبريرات لانتهاج استراتيجية خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة لم تُحقق، ومن أبرزها عدم تكافئ العلاقة الأمنية بين الطرفين–المصدر والمستورد– والتي كان ميلها أكثر إلى الدول المصدرة لهذه الخدمات العسكرية، وهذا ما يظهر من خلال أحدث تقارير بعثة هيئة الأمم المتحدة بأفغانستان التي تقر بتزايد نسبة القتلى في صفوف المدنيين جراء العمليات الإرهابية، مما يستوجب على المجتمع الدولى إعادة النظر في إستخدام الخدمات الامنية والعسكرية الخاصة التي لم تفضي إلى القضاء على الإرهاب في أفغانستان منذ إنتهاجها لهذه الاستراتيجية سنة 2008 إلى غاية اليوم، في حين كان يجب في هذه المدة أن تبني أفغانستان هيكلها الأمني من جديد في إطار جو من المصالحة العامة مع جميع الاطراف المتنازعة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق الورقية

1-1)- الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. - حجاج (نفيسة) ، **أثر الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة لاستكمال مستحقات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية: تخصص مالية مؤسسات، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح: السنة الجامعية 2012/2011م.

1-2)- الكتب الورقية

2. - أبو الخير (السيد)، **الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة**،(القاهرة:إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،2008م).
3. - إياد فرج الله (فيصل)، **مسؤولية الدولة عن إنتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني**، (بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،ط1، 2013م).

ثانيا: الوثائق الإلكترونية

(كتب- صحف- مجلات- تقارير – حوارات – دراسات)

2-1)- الكتب الالكترونية:

4. - هارفي (ديفد) ، ترجمة: شحادة (وليد) ،**الوجيز في تاريخ النيوليبيرالية**، [على الويب]، دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2013م، أنظر في:
http://www.marefa.org/images/c/c6/DHarvey_Neoliberalism-ar.pdf
5. - بسيوني عرفة على رضوان (عبير)، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**،[على الويب]،د.غ.م:دارالنهظةالعربية،ط 1، 2011م، أنظر في:
https://books.google.dz/books?id=cVMrDAAAQBAJ&pg=PA1&lpg=PA1&dq

6. – عبد الرحمن (هيفاء)، **آليات العولمة الإقتصادية و آثارها المستقبلية في الإقتصادية العربي**، [على الويب]،د.غ.م:دار الحامد،ط1، 2010م، أنظر في:
https://books.google.dz/books?id=9CSsDQAAQBAJ&printsec=frontcover&hl

2-2)- الدراسات والمقالات العلمية الإلكترونية المنشورة في مواقع دوريات أكاديمية متخصصة:

7. إبراهيم أحمد (هيثم) ، "**ملخص من بعض جوانب الدولة**"، بحث مقدم كأحد متطلبات النجاح في مساق النظم السياسية والنظريات،[على الويب]،المصدر:كلية الآداب عن دائرة العلوم السياسية والدراسات المستقبلية،السنة الدراسية2000-2001، انظر في:
http://www.startimes.com/?t=21103291

8. قصري (عصام)، "**خوصصة الأمن و دور الشركات العسكرية حالة العراق نموذجا**"، [على الويب]،المصدر: جامعة قالمة، الجمعة 23نوفمبر 2012، انظر في:
http://guelma.moontada.net/t1708-topic

9. كمال إبراهيم (يوسف)، "**العولمة و العالمية مفاهيم وابعاد للهيمنة والسيطرة الجغرافية**"، [على الويب]،بحث مقدم في المؤتمر التربوي بالجامعة الإسلامية بفلسطين: نوفمبر 2004،انظر في:
.http://research.iugaza.edu.ps/files/5049

10.عكروم (عادل)، "**الوضع القانوني للمرتزقة و موظفي الشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة**"،[على الويب]، دراسة قدمت بكلية الحقوق والعلوم السياسية،المصدر:جامعة البليدة2،انظر في:
.http://193.194.83.94/images/pdf/Lesannales26T1Ar

11.ياسين العيسى (طلال)، "**السيادة بين مفهومها التقليدي و المعاصر،دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر**"، [على الويب]،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،العدد الأول،2010، انظر في:
http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435496126_.pdf

2-3) المقالات المنشورة في مجلات وجرائد عامة ومواقع إلكترونية:

12.- القصوري (حازم)، "**من هم المرتزقة؟**"،[علة الويب]، المصدر: موقع مجلة بصرياثا، أنظر في:
http://basrayatha.com/?p=9871

13.- الجندي (محمود جميل)، "**مسؤولية الشركات الأمنية عن إنتهاك حقوق الإنسان بلاكـــووتر نموذجـــا**"،[علـى الويب]،المصـدر: موقـع مجلـة المسـتقبل العـربي، ع.غ.م، ت.ن.غ، أنظر في:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_422_mhmd_jam

14.- أبـو الفـوز، "**الهيمنـة الأمريكية...الـدوافع و الأبعـاد**"،[علـى الويـب]، المصـدر: موقـع نهى ،الموصل،1429/05/15، أنظر في:
http://alnoha.com/visotor9/alhaymnah.htm

15.- سباطة (عبـد المجيـد)، "**مـاذا تعـرف عـن إمبراطوريـات الشـركات الأمنيـة الخاصـة حـول العالم**"،[على الويب]، المصدر: موقع ساسة بوست،3 نوفمبر 2015، أنظر في:
/https://www.sasapost.com/private-security-war

16.- لسان العرب، "**تعريف ومعنى الخصخصة**"، [على الويب]،المصدر: موقع المعاني، 2017/03/12، أنظر في:
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AE%D8%B5%D8%A

17.- مـانع (إلهـام)، "**خصخصـة مسـؤوليات الدولـة الأمنيـة أصـبحت واقعـا**"، [على الويـب]، المصدر: موقع سويس إنفو،6 جويلية 2005، أنظر في:
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-

18.- رضوى (عمـار)، "**خصخصـة الأمن:تصـاعد دور الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة في الإقلـيم**"،[علـى الويب]،المصـدر: موقـع مركـز الـروابط للبحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية،24 جويلية 2015، أنظر في:

http://rawabetcenter.com/archives/10003

19.- ل.جويز ديل برادو (خوسيه)، "**خصخصة الأمن و الحرب**"، [على الويب]،المصدر: موقع نشرة الهجرة القصرية،2017/03/12، أنظر في:

http://www.fmreview.org/ar/non-state/gomez.html

20.- عبد الله (مروة) ، "**عودة المرتزقة:كيف تغير الجيوش الخاصة طبيعة الحروب**"،[على الويب]،المصدر: موقع ساسة بوست،21جويلية2015، أنظر في:

http://www.sasapost.com/translation/the-return-of-the-/mercenary

21.- يونس (جمال) ، "**المرتزقة في القانون الدولي**"،[على الويب]، المصدر: منتدى الأوراس القانوني،15سبتمبر2010، أنظر في:

http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1444-topic

22.- ك.غ.م، "**بلاك ووتر في الإمارات**"،[على الويب]،المصدر: موقع إخبارية المنار السياسية،2014/04/24، أنظر في:

http://www.manar.com/page-16261-ar.html

23.- غرين (دانيال)، "**إصلاح أفغانستان**"، [على الويب]، المصدر:معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،ديسمبر 2012، أنظر في:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/fixing-afghan

24.- مجلة الناتو، "**مساندة أفغانستان:الخيار الإستراتيجي**"،[على الويب]، المصدر: موقع لمجلة الناتو، أنظر في:

http://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/afgh

25.- الجزيرة نت، "**ثروات أفغانستان الباطنية بتريليون دولار**"، [على الويب]، 2010/01/23المصدر: أنظر في:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2010/1/31/%D

26.- ك.غ.م، "**أفغانستان ترقد فوق كنز من المعادن بقيمة 1 تريليون دولار**"، [على الويب]، المصدر: صحيفة سبق، أنظر في:

https://sabq.org/Yvkgde

27.- بولمكاحل (إبراهيم)، "**تطور إتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية**"،[على الويب]، المصدر: موقع نظرية العلاقات الدولية، أنظر في:

http://boulemkahel.yolasite.com/%D9%86%D8%B8

28.- عمرو (خيري) ، مترجم:"**حروب حديثة و حروب قديمة:العنف المنظم في عصر العولمة**"، [على الويب]، المصدر: موقع ساسة بوست،17 جويلية2015، أنظر في:

https://www.sasapost.com/translation/review-new-and-old-/wars-organ

29.- القاضي (عادل) ، "**خصخصة الحروب:الشركات الغربية المرتزقة** "، [على الويب]، المصدر: موقع صحيفة التقرير،الثلاثاء 16سبتمبر2014، أنظر في:

http://altagreer.com/%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%A7

30.- عن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة بأفغانستان عن مركز أنباء الأمم المتحدة، "الأمم المتحدة تحث جميع الأطراف في أفغانستان على حماية المدنيين"، [على الويب]، صادر في 2017/4/27م، انظر في:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28683#.WRHBKtKLT

31.- احمدي (محمد يوسف)، "**تصريحات المتحدث باسم الإمارة الإسلامية ردا على تقرير (يوناما) حول الخسائر المدنية**"، [على الويب]، المصدر: موقع الإمارة صوت الجهاد، أفغانستان، انظر في:

http://alemara1.net/?p=37688

- **ثالثا: المراجع المعتمدة باللغة الإنجليزية:**
- **The Electronic references in english language**

3-1)- Governmental and non-governmental documents and reports:

32. Joint secretariat of Disarmament and reintegration commission for ministry of interior ; **procedure for regulation activities of PSC in Afghanistan**; [online];site: Islamic Republic of Afghanistan Ministry of Interior Feb 2008;Kabul; in:
http://psm.du.edu/media/documents/national_regulations/countries/asia_pa
33. **regulation of foreign military sales process**; [online]; in:
http://www.disam.dsca.mil/pubs/DR/05%20Chapter

3-2)- Articles and academic studies:

34. - JAN LITAVSKI ; **the challenges of private security sector in the new century**; [online];site: center for EUOR-atlantic studies;November, 2012; in:
https://www.ceas-serbia.org/images/tromesecnik/New-Century-No-2-Jan-L
35. -Dusko Vejnovic and Gojko Pavlovic; **Globalization and privatization of security ;** [،online];site: Banja Luka:College of the Interrio; 2010;in:
36. - Daivid Isenberg**; Private Military Contractors and U.S. Grand Strategy**,[online];site: international peace research institute; Prio report: 01/2009; Oslo; in:
http://file.prio.no/Publication_files/Prio/Isenberg%20Private%20Military%20Co
37. Deborah Avant ;**Mercenaries** ;[، online];site:foreinpolicy :think again;in
http://foreignpolicy.com/
38. Fred Schreier and Marina coparini**; privatising security: law ,practice and governance of private military and security companies**; [online];site: Geneve centre for democratic control of armed forces:march 2005; in: https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=
39. - Peter Benicsak ; **Advantages and Disadvantages of private military companies**;[online];site: n.p; n.d; in:
https://www.unob.cz/eam/Documents/Archiv/EaM_1_2012/BENICS%C3
40. - Kevin Lanigan ; **Legal regulation of PMSCs in the united state: the gap between law and practice;**[online];site :n.p; n.d; in:
http://www.privatesecurityregulation.net/files/Microsoft%
41. Col Daivid; **the future use of corporate warriors with the U.S.Armed forces**;[online];site :publication of the defense acquisition university :July 2009; in:
http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/1016342.pdf
42. - McCormick Tridune Conference Series; **"understanding the privatization of national security"**; [online];site : Chicago:2006; in:
http://www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/law_national_sec

3-3)- Articles published in magazines, newspapers and websites:

43. - Elizabeth Holland ; **Afghanistan's Ban on private security companies: what are the risks for private investors?**; [online] ;site :Foley Hoag;02/04/2012; in:
http://www.csrandthelaw.com/2012/04/02/afghanistans-ban-on-p

44. - Justin Elliott ; **how many privat contractors are there in Afghanistan ؟**;[online]; site: GPF ;Décembre 10 ;2009; in:
https://www.globalpolicy.org/empire/48537-how-many-private-contractors-are-there-in-a.

45. -Christine Spolar ; **As Afghanistan Contracting Surges, Who's Following The Money?**;[online];site: the world post;05/03/2010; in:
http://www.huffingtonpost.com/entry/as-afghanistan-contractin_n_484648

46. - Jo Erickson ; **Exclusive: Private Security Contractors, Fanning The Flames In Afghanistan?**;[online]; site: mintoress news;October /16/2013; in:
http://www.mintpressnews.com/private-security-

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

ملخص البحث

مقدمة

خطة البحث

مقدمة الفصل الأول: 15

الفصل الأول:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة بعد الحرب الباردة:التعريف والتوصيف والتأريخ 15

المبحث الأول:ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة..... 15

المطلب الأول:تعريف ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري 15

1-1)- الخوصصة لغة: 15

1-2)- خوصصة خدمات الأمن العسكري:التعريف والتوصيف 15

المطلب الثاني:الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:التعريف والتوصيف 16

2-1)- تعريف الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة:..... 16

2-2)- أسباب ظهور الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة 19

2-3)- مهام الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة: 21

2-4)- أساليب عمل الشركات الأمنية والعسكرية الدولية الخاصة: 23

المبحث الثاني: مدخل تاريخي لتطور ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في الدول الوطنية المعاصرة..... 24

المطلب الأول: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما قبل الحرب الباردة 24

المطلب الثاني: ظاهرة خوصصة خدمات الأمن العسكري في حقبة ما بعد الحرب الباردة 26

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل الأول: 28

مقدمة الفصل الثاني: 32

الفصل الثاني: تحليل استراتيجيات الدول الوطنية في تصدير واستيراد خدمات الأمن العسكري بعد الحرب الباردة 32

المبحث الأول: إستراتيجيات الدول الوطنية الصناعية في تصدير خدمات الأمن العسكري نموذج (الولايات المتحدة الأمريكية) 32

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدرة لخدمات الأمن العسكري 32

المطلب الثاني: دوافع الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير خدمات الأمن العسكري 37

أولا: الدوافع السياسية–الأمنية الاستراتيجية في تصدير أمريكا لخدمات الأمن العسكري: 37

ثانيا: الدوافع الاقتصادية لاستراتيجية أمريكا في تصدير خدمات الأمن العسكري: 39

المطلب الثالث: القانون الأمريكي المنظم لعمليات تصدير خدمات الأمن العسكري. 40

المبحث الثاني: استراتيجيات الدول الوطنية النامية في استيراد خدمات الأمن العسكري نموذج (أفغانستان)..... 43

المطلب الأول: أفغانستان كدولة مستوردة لخدمات الأمن العسكري. 43

المطلب الثاني: دوافع أفغانستان من استيراد خدمات الأمن العسكري: 47

أولا: الدوافع السياسية–الأمنية لانتهاج أفغانستان استراتيجية استيراد خدمات الأمن العسكري: .. 47

ثانيا: الدوافع الاقتصادية لانتهاج أفغانستان استراتيجية استيراد خدمات الأمن العسكري: 48

المطلب الثالث: القانون الأفغاني المنظم لعمليات استيراد خدمات الأمن العسكري. 49

المبحث الثالث: انعكاسات اللجوء لخدمات الأمن العسكري على الدول الوطنية المعاصرة (الولايات المتحدة الأمريكية/ أفغانستان) 51

المطلب الأول: انعكاسات استراتيجية تصدير خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة(الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا): 51

فهرس المحتويات

أولا: الانعكاسات الإيجابية لاستراتيجية أمريكا في تصدير خدمات الأمن العسكري:..... 51

ثانيا: الانعكاسات السلبية لاستراتيجية أمريكا في تصدير خدمات الأمن العسكري: 52

المطلب الثاني: انعكاسات استراتيجية استيراد خدمات الأمن العسكري على أمن الدول الوطنية المعاصرة(دولة أفغانستان نموذجا):..... 54

أولا: الانعكاسات الإيجابية لاستراتيجية أفغانستان في استيراد خدمات الأمن العسكري: 54

ثانيا: الانعكاسات السلبية لاستراتيجية أفغانستان في استيراد خدمات الأمن العسكري: 55

خلاصة الفصل الثاني:..... 56

الخاتمة.....59

قائمة المراجع 61

فهرس المحتويات.....69